رئيسا الجمهورية والوزراء:دعم البرنامج الحكومي والإسراع بإقرار الموازنة

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 29
الثلاثاء
2023/04/04

No. : 7778

خطوة منطقية ومسؤولة

الاتفاق مع بغداد وضمان حقوق الاقليم

- الخلافات الداخلية والتفرد يضعف كياننا ويعرض اقليمنا للخطر
- ينبغي ان تبيع سومو نفط الاقليم وتدخل واردات العراق في خزينة واحدة
- تحديد حصة الاقليم الحقيقية من الموازنة العراقية
- ربط نظام توزيع وتسعيرة الوقود والنفط للاقليم بالعراق
- ينبغي ان يكون هناك ممثل للاقليم في سومو يشارك في الادارة والقرار
- التفكير الصائب هو التنسيق والعمل المشترك وليس التباعد وتعميق المشاكل

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

○ العراق واقليم كردستان ..

- الخلافات الداخلية والتفرد يضعف كياننا ويعرض اقليمنا للخطر
- موقفنا هو الطريق الصحيح وقراءة واقعية لاوضاع الاقليم والعراق
- سومو تنهي بيع نفط اقليم كوردستان بثمن بخس
- بغداد وأربيل.. ترحيب ومخاوف من "سوء النوايا"
- المكتب السياسي حول حلبجة: جهود مباركة وموقف وطني مسؤول
- قراءة النواب..انصاف لشعبنا في حلبجة الشهيدة وتعزيز لروح الوطنية الحقة
- رغم التمييز وتفرد الكابينة التاسعة .. السليمانية في الصدارة
- اشادات بمآثر الباحث رجائي فايد وعراقة العلاقات الكردية المصرية
- رئيسا الجمهورية والوزراء:دعم البرنامج الحكومي والإسراع بإقرار الموازنة
- رئيس الجمهورية :دعم السلطة القضائية لتنفيذ واجباتها وفق الدستور
- رئيس الجمهورية : أهمية الدور الرقابي والتشريعي لمجلس النواب
- أهمية أن يأخذ المحامي دوره في الدفاع عن حقوق المواطن العراقي
- العراق ومصر يبحثان سبل تعزيز التعاون في مختلف المجالات
- مايكل روبين: تكتيكات بارزاني القبلية وانعدام الأمن بنتائج عكسية

○ رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- هيفار محمد عمر: المشهد السياسي القادم في العراق
- حسني محلي: البترول السوري والعراقي.. من يسرقه وكيف؟
- يوست هيلترمان: العراق بعد عشرين عاماً
- 20 عاما على الغزو الأمريكي.. "رباعية" يحتاجها العراق للعودة

○ المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- د محمد جنكيز : انتخابات تركيا 2023.. هل يُسمح لـ أردوغان بتعميق إرثه؟
- انفوغراف الانتخابات

○ المرصد السوري و الملف الكردي

- بيريفان خليل: 5 سنوات وعفرين بؤرة التغيير الديمغرافي ومركز الاستيطان

○ رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

- د. جواد العناني: دور النفط في عالم متقلب!
- ستيفن والت: كيف يتفاوت التزام الدول بقواعد السياسة العالمية؟
- ماريا معلوف : الاتفاق السعودي الإيراني يرسم معالم المنطقة والعالم
- التقارب بين خصوم الشرق الأوسط خفض تكتيكي للتصعيد والصراعات ستتجدد
- د. السيد ولد أباه: القيم والمصالح في النظام الدولي الجديد
- علي عواد: هل يتجاوز الذكاء الاصطناعي الذكاءَ البشري؟

العدد: 7779... 2023-04-04

الخلافات الداخلية والتفرد يضعف كياننا ويعرض اقليمنا للخطر

بيان صادر عن رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني

«بعد القرار الذي اصدرته محكمة باريس وايقاف تصدير نفط اقليم كوردستان عبر تركيا، ومن اجل ضمان مستقبل شعبنا ومنع حدوث المشكلات والازمات الكبيرة، حان الوقت لاتخاذ القرار الصحيح لـ:

* *ان تبيع شركة سومو نفط اقليم كوردستان وتدخل جميع الواردات من شتى انحاء العراق في خزينة واحدة.
* *ان تحدد حصة اقليم كوردستان من الموازنة والواردات العراقية وتضمن رواتب موظفي ومتقاعدي الاقليم.
* *ان يربط نظام توزيع الوقود والنفط لاقليم كوردستان بالعراق وتباع للمواطنين بالسعر العراقي نفسه.
* * ان يكون هناك ممثل لاقليم كوردستان في شركة سومو ومجمل نظام النفط والغاز العراقي ويكون جزءاً من الادارة والقرار.

سنوات ويسعى الاتحاد الوطني الكوردستاني للاتفاق مع بغداد وانهاء الخلافات.

ان التفكير الصائب هو التنسيق والعمل المشترك وليس التباعد وتعميق المشاكل، فالخلافات الداخلية والتفرد يضعف كياننا ويعرض اقليمنا للخطر، وليس العمل المشترك والمطالبة بحقوقنا في بغداد.

لقد قدم الاتحاد الوطني الكوردستاني نهراً من الدماء من اجل رفعة وسمو كوردستان، ولانعتبر اي قوة او طرف اكثر اخلاصا منا لكوردستان وتحقيق مصالحها العليا، لذا فإن الخطوة المنطقية والمسؤولة هي الاتفاق مع بغداد وضمان حقوقنا».

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني
٢٠٢٣/٤/٢

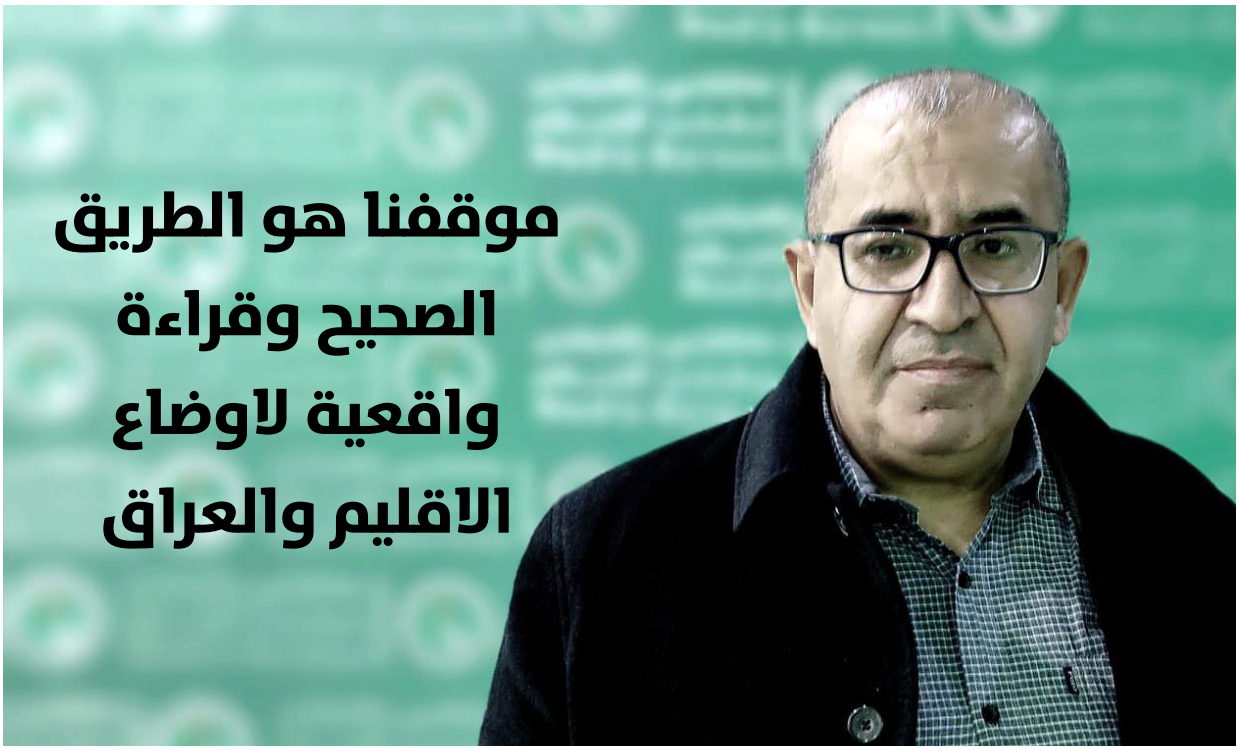

اكد ستران عبدالله عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، ان ماقاله الرئيس بافل جلال طالباني حول ملف النفط هو تعبير عن سياسة الاتحاد الوطني الكوردستاني، لان سياسة الاتحاد الوطني الكوردستاني روح ويد واحدة، واي رسالة او بيان يصدر من رئيس الاتحاد الوطني او المجلس القيادي او المكتب السياسي يعبر عن رؤية وسياسة الاتحاد الوطني الكوردستاني.

واضاف ستران عبدالله في تصريح لفضائية كوردسات: منذ العام ١٩٧٥ سياسة الاتحاد الوطني الكوردستاني تعبر عن تطلعات المواطنين ولايريد ان تذهب جهود ونضال المواطنين سدى، لذا فإن سياسة الاتحاد الوطني ليست مع اقتراف اي خطأ ستراتيجي.

وعن ملف النفط، قال ستران عبدالله: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني ومنذ البداية يؤيد ان تكون ادارة ملف النفط بالتعاون مع الحكومة الاتحادية، لذا يجب مراجعة سياسة النفط في اقليم كوردستان وان تصبح شركة سومو المرجع في ملف النفط العراقي واقليم كوردستان، وبلاشك فإن ابناء شعب كوردستان يؤيدون ان يباع نفط اقليم كوردستان من قبل شركة سومو.

واوضح عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني: كان على حكومة اقليم كوردستان الاتفاق مع الحكومة الاتحادية منذ البداية، والاتحاد الوطني الكوردستاني يعتبر تصحيح مسار الحكم في اقليم كوردستان من واجباته، ومن الواضح جداً بان سياسة الاتحاد الوطني مع مصالح اقليم كوردستان وشعبه.

واكد ستران عبدالله: ان ما قاله الاتحاد الوطني والرئيس بافل جلال طالباني في السابق ظهر بانه هو الطريق الصحيح الذي يدخل في مصلحة الاقليم وضمان قوت المواطنين وقراءة واقعية لاوضاع الاقليم والعراق.

واضاف: ان الرئيس بافل جلال طالباني اكد بكل وضوح في ملتقى اربيل، ان المجتمع الدولي وممثلي الدول لديهم ملاحظات سيئة حول اقليم كوردستان ويجب علينا مراجعة سياستنا، السياسة الحقيقة هي الاتفاق مع بغداد.

سومو تنهي بيع نفط اقليم كوردستان بثمن بخس

الاتحاد الوطني الكوردستاني وضع مصالح جماهير شعب كوردستان قبل مصالحه الحزبية ومن اجل ذلك يسعى دائما للتوصل الى اتفاق شامل بين اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية حول ملف النفط، ويؤمن ايضا بانه ومن بغداد نستطيع تقديم المزيد من الخدمات لجماهير شعب كوردستان، ويعتبر تصدير النفط عن طريق شركة سومو هو الطريق الصحيح وان بيع النفط عبر سومو سيضع حدا لبيع نفط الاقليم بثمن بخس وسط شكوك المواطنين من مجمل الملف النفطي .

ويقول الدكتور خالد حيدر استاذ الاقتصاد في جامعة السليمانية لـPUKMEDIA: تصدير نفط اقليم كوردستان عن طريق شركة سومو سيجبر الحكومة الاتحادية على ارسال رواتب وموازنات محافظات اقليم كوردستان في موعدها.

واضاف: ان هذه الخطوة ستكون لها فائدة كبيرة للمواطنين وستؤدي الى استقرار اقتصاد اقليم كوردستان. واذا قامت حكومة اقليم كوردستان بتصدير النفط عن طريق سومو فيمكنها الحصول على واردات اكثر من التي تحققها الان وكما ستكون العملية اكثر شفافية.

واشار الى ان توزيع المشتقات النفطية وبسعر مناسب على المواطنين هو فائدة اخرى من فوائد تصدير النفط عن طريق شركة سومو.

التمييز في توزيع الواردات

يقول ريبوار محمد امين الخبير في مجال العقود النفطية والغاز لـPUKMEDIA: ان انعدام الشفافية في ملف النفط وعدم استماع الحكومة للاطراف السياسية وبيع النفط بارخص الاثمان جعل المواطنين او الاطراف السياسية ان يتمنوا تصدير النفط عن طريق الحكومة الاتحادية لان اضرار مشروع مايسمى بالاقتصاد المستقل كانت اكثر من فوائده على المواطنين.

واضاف: عدم مصداقية احصائيات الحكومة دمرت الثقة بين المواطنين والحكومة، كما ان التمييز في توزيع الواردات ادى الى حالة سخط وغضب كبير، لذا فإن المواطنين فرحون الى حد كبير بتصدير النفط عن طريق شركة سومو.

الاتحاد الوطني الكوردستاني وكحزب فاعل ويسعى ويؤكد منذ سنوات عديدة ضرورة الاتفاق مع الحكومة الاتحادية لانهاء المشاكل العالقة وتعزيز العمل المشترك.

كما اكد الاتحاد الوطني ضرورة العمل معاً من اجل المطالبة بحقوق شعب كوردستان لانه يؤمن بان ذلك هو الطريق الصحيح لخدمة جماعير شعب كوردستان.

PUKmedia*

بغداد وأربيل على أعتاب اتفاق نفطي كبير.. ترحيب ومخاوف من «سوء النوايا»

أشاد مسؤولون كورد بقرب التوصل إلى اتفاق بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان – العراق لاستئناف صادرات النفط بعد توقف صادرات الإقليم إثر فوز بغداد بحكم المحكمة التجارية في باريس الذي منع تصدير النفط من الإقليم عبر تركيا.

ويصل حجم النفط الذي يصدره الإقليم إلى ٠٫٥ بالمئة من حجم صادرات النفط العالمية، لكن إيقاف التصدير أدى إلى ارتفاع أسعار النفط في العالم إلى ٨٠ دولارا للبرميل بحسب صحيفة فاينانشيال تايمز.

وقال رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، بافل جلال طالباني، في بيان، الأحد، إنه « آن أوان اتخاذ القرار الصحيح بأن تبيع شركة سومو نفط إقليم كوردستان وتدخل جميع الواردات من شتى أنحاء العراق في خزينة واحدة».

وكان النفط وواراداته محور خلافات تاريخية بين بغداد التي تصر على أن يكون التصدير اتحاديا عبر شركة (سومو) وبين أربيل التي منحها التحكم في التصدير واردات مالية كبيرة أسهمت في تحقيق استقلال اقتصادي نسبي عن بغداد.

وأضاف طالباني إنه يجب أن «تحدد حصة إقليم كوردستان من الموازنة والواردات العراقية وتضمن رواتب موظفي ومتقاعدي الإقليم، وأن يربط نظام توزيع الوقود والنفط لإقليم كوردستان بالعراق وتباع للمواطنين بالسعر العراقي نفسه، وأن «يكون هناك ممثل لإقليم كوردستان في شركة سومو ومجمل نظام النفط والغاز العراقي ويكون جزءا من الإدارة والقرار».

ووصف طالباني الاتفاق مع بغداد بأنه «الخطوة المنطقية والمسؤولة».

وتستعد بغداد وأربيل إلى إعلان اتفاق يحكم تصدير النفط من الإقليم بغضون أيام، وفقا للحكومة العراقية.

وقالت وزارة النفط العراقية في بيان، الأحد، إنها والحكومة «حريصة على الإسراع في استئناف الصادرات النفطية لنفط الإقليم عبر منفذ جيهان التركي والعمل على تقريب وجهات النظر خدمة للصالح العام».

ويأتي بيان الوزارة بعد أن كشفت رويترز، نقلا عن مصادرها، إن الحكومتين قريبتان من التوصل إلى اتفاق نهائي.

ونقلت الفاينانشيال تايمز عن لاوك غفوري، رئيس شؤون الإعلام الخارجي في حكومة إقليم كردستان، قوله «بعد عدة اجتماعات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الفيدرالية، تم التوصل إلى اتفاق مبدئي لاستئناف صادرات النفط عبر جيهان هذا الأسبوع».

وتقول فاينانشيال تايمز إن الاتفاق اكتمل تقريبا، عدا بعض التفاصيل.

ونقلت الصحيفة عن باسم العوادي المتحدث باسم الحكومة الاتحادية في بغداد إن حكومة إقليم كردستان وافقت على تشكيل لجنة للتفاوض مع سومو بشأن مبيعات النفط من إقليم كردستان شريطة بيع النفط بسعر تحدده سومو.

ووفقا لفاينانشيال تايمز، فإن كردستان كانت تبيع نفطها بخصم كبير من أجل تشجيع المشترين.

ونقلت الصحيفة عن مصدر في حكومة إقليم كردستان قوله إن عائدات تلك الصادرات «ستتلقاها حكومة إقليم كردستان في حساب ستراقبه الحكومة الاتحادية».

لكن العوادي قال، وفقا للصحيفة، إن هذا الحساب سيكون في البنك المركزي العراقي أو في بنك «معتمد» من قبل سلطة النقد الاتحادية، مضيفا أن رئيس حكومة إقليم كردستان ستكون لها سلطة الوصول إلى هذه الأموال.

وسيظل استئناف تدفق خطوط الأنابيب من إقليم كردستان ومن حقول النفط في كركوك، التي تسيطر عليها بغداد، بحاجة إلى موافقة من تركيا.

واعترض وزير الطاقة التركي فاتح دونميز هذا الأسبوع على بيان العراق بشأن نتائج المحكمة، قائلا إن بلاده فازت بالعديد من مطالباتها ضد العراق في التحكيم.

وقال دونميز إن المحامين ما زالوا يتفاوضون بشأن مبلغ التسوية النهائية.

مخاطر الفوز

يقول الخبير الاقتصادي العراقي، علي حميد، لموقع «الحرة» إن «كسب الدعوى سيوفر نظريا لبغداد السيطرة على واردات نحو نصف مليون برميل يوميا من النفط»، لكن «قد تكون المحافظة على استقرار التصدير تحديا».

ويضيف حميد أنه «تاريخيا، كلما حاولت بغداد السيطرة على واردات النفط من كردستان، يحصل تخريب غامض للأنابيب النفطية يتسبب بوقف التصدير».

ويتابع «في السابق، حينما كان الإقليم يمتنع عن تسليم واردات نفطه، كانت الحكومة العراقية تضغط من خلال ورقة رواتب الموظفين التي توقفها وتعيدها كل فترة، لكن الآن، يمكن لكردستان أو حتى تركيا إيقاف التصدير وحرمان العراق من وارداته، بينما تبقى بغداد ملتزمة بدفع الرواتب».

ويختم حميد «الأيام القادمة ستظهر مدى حسن أو سوء النوايا وهي التي تحدد إيجابية هذا الاتفاق من عدمه».

تاريخ الدعوى القضائية

أوقفت تركيا تدفق النفط عبر خط الأنابيب (TADAWUL:٢٣٦٠) من حقول كركوك في الإقليم الشمالي شبه المستقل إلى ميناء جيهان في ٢٥ مارس، بعد أن خسرت دعوى أقامتها بغداد أمام هيئة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية.

وتنقل الأنابيب هذه حوالي ٤٥٠ ألف برميل يوميا من النفط، وفقا لرويترز.

وقالت عدة شركات نفط أجنبية إنها أوقفت أو أبطأت عملياتها في كردستان في أعقاب قرار المحكمة، وفقا لفاينانشيال تايمز.

وبدأ العراق إجراءاته القانونية لحمل إقليم كردستان على التوقف عن التصدير بالتزامن مع نهاية فترة رئيس الوزراء العراقي الأسبق، نوري المالكي، الثانية عام ٢٠١٤.

وفي نهاية العام نفسه، تم إيقاف الدعوى من قبل حكومة العبادي، وفعلت مجددا عام ٢٠١٧ قبل تجميدها مرة أخرى.

وأوقف رئيس الحكومة المستقيل عادل عبد المهدي الدعوى تماما في نهاية ٢٠١٩، قبل أن يعيد رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي تفعيلها.

النفط العراقية: نأمل التوصل لاتفاق استئناف صادرات نفط إقليم كوردستان قريباً

وأعربت وزارة النفط العراقية، عن أملها في التوصل إلى اتفاق استئناف صادرات نفط إقليم كوردستان «قريباً»، مؤكدة حرص الحكومة على الإسراع في ذلك.

وقالت الوزارة في بيان، الأحد (٢ نيسان ٢٠٢٣)، إن الحكومة والوزارة «حريصة على الاسراع في أستئناف الصادرات النفطية لنفط الاقليم عبر منفذ جيهان التركي والعمل على تقريب وجهات النظر خدمة للصالح العام».

وأعربت عن أملها بـ «التوصل الى اتفاق استئناف الصادرات النفطية قريباً»، وذلك «في ظل الأجواء الإيجابية والتفاهمات الثنائية».

وزارة النفط العراقية، أكدت الإعلان عن استئناف صادرات إقليم كوردستان في حينه، «حال التوصل لاتفاق النهائي وفق التفاهمات الجديدة».

وأشارت إلى أنها راعت المرونة المطلوبة للمضي قدماً نحو تحقيق هدف اسئناف التصدير أولاً، مبينة أنها بحثت القضايا الفنية الأخرى العالقة بين المركز وإقليم كوردستان، وفقاً للمعطيات الجديدة بعد قرار المحكمة الدولية في فرنسا.

وأكدت وزارة النفط العراقية إدراكها لـ «أهمية الايرادات المتأتية من استئناف تصدير نفط إقليم كوردستان، في رفد الموازنة الاتحادية وفق الكميات المتفق عليها».

الحكومة العراقية: إعلان الاتفاق اليوم أو غداً

في وقت سابق ، وصف المتحدث باسم الحكومة العراقية باسم العوادي اجواء الاجتماعات بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان بشأن صادرات النفط بأنها «ايجابية» واللقاءات «صريحة»، وقد يتم الاعلان عن الاتفاق اليوم او غداً. وقال المتحدث باسم الحكومة العراقية باسم العوادي لشبكة رووداو الاعلامية، إن «أجواء الاجتماعات بين حكومة إقليم كوردستان ووزارة النفط إيجابية، ونتوقع التوصل إلى اتفاق اليوم أو غداً».

واوضح العوادي ان «المحادثات بين الجانبين لا تزال جارية، ومن الأفضل عدم قول أي شيء عن الاتفاقية حتى الإعلان»، متوقعاً «وضع الميزانية على جدول أعمال جلسة خاصة للبرلمان خلال الأسبوع المقبل، ونأمل أن تتم الموافقة عليها قريباً خدمة للصالح العام».

اتفاق جديد

حسب معلومات كانت قد حصلت عليها شبكة رووداو الإعلامية من وزارة النفط العراقية، سيُستأنف تصدير النفط من اقليم كوردستان قريباً. وتفيد المعلومات التي حصلت عليها شبكة رووداو، السبت (١ نيسان ٢٠٢٣)، أنه سيتم تشكيل غرفة مشتركة بين وزارة الثروات الطبيعية لإقليم كوردستان وشركة تسويق النفط الوطنية (سومو)، ستتخذ مهام بيع نفط اقليم كوردستان.

وعلمت رووداو ان منصب نائب مدير عام شركة سومو سيُمنح للكورد، من أجل أن يشارك الجانب الكوردي أيضاً في عملية بيع نفط العراق وإقليم كوردستان.

وبعد التوقيع على الاتفاق والكتاب الموجّه بخصوص تصدير نفط اقليم كوردستان، سيُرسل الى تركيا لاستئناف بيع النفط.

الحرة –رووداو

جهود مباركة وموقف وطني مسؤول

بيان المكتب السياسي حول تشريع قانون استحداث محافظة حلبجة

المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني يشيد باهتمام ومساندة مجلس النواب العراقي والسادة والسيدات النواب من جميع الكتل والاحزاب والمستقلين للجهود الحثيثة لجعل مدينة حلبجة المنكوبة المحافظة التاسعة عشرة في العراق الاتحادي.

الاتحاد الوطني يرى في هذه الجهود المباركة موقفا وطنيا مسؤولاً، بما يعزز الوحدة الوطنية والتلاحم الاخوي بين جميع مكونات الشعب العراقي التي عانت الامرين من سياسات النظام البعثي البائد، ويرى ايضا في هذا الاقرار الديمقراطي انصافا لشعبنا في حلبجة الشهيدة وعوائل الشهداء وذويهم واحقاقا للحق وتعزيزا لروح الوطنية الحقة.

بوركت جهودكم الحثيثة

المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكوردستاني

PUKMEDIA

القراءة الاولى لمشروع قانون استحداث محافظة حلبجة

انصاف لشعبنا في حلبجة الشهيدة وتعزيز لروح الوطنية الحقة

انهى مجلس النواب، في جلسته التي عقدها، يوم الاحد، القراءة الأولى لمشروع قانون استحداث محافظة حلبجة في جمهورية العراق.

وعقد مجلس النواب جلسته لاجراء القراءة الأولى لمشروع قانون استحداث محافظة حلبجة في جمهورية العراق برئاسة النائب الاول لرئيس مجلس النواب محسن المندلاوي وحضور ١٧٠ نائباً.

وقال النائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني بريار رشيد للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: منذ فترة طويلة تسعى كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني للتصويت على مشروع قانون استحداث محافظة حلبجة كمحافظة جديدة في جمهورية العراق.

واضاف: ان هذا المشروع هو تعويض صغير لابناء مدينة حلبجة كما هي خطوة مهمة لدعم المحافظة، ونحن عملنا بشكل كبير خلال الفترة الماضية لدعم محافظة حلبجة كتوفير الادوية والوقود لها بشكل مستقل والتعامل معها كمحافظة من جميع النواحي.

وقال: تم انجاز القراءة الاولى لمشروع قانون استحداث محافظة حلبجة في جمهورية العراق. وبعد ذلك يجب على لجنة الاقاليم والمحافظات ان تجتمع وتناقش هذا المشروع والتنسيق مع اي لجنة اخرى لاعداد المشروع في اسرع وقت للتصويت، ومن بعد ذلك ستتم القراءة الثانية وبعد ذلك سيتم تخصيص جلسة للتصويت على المشروع.

واوضح: نحن في كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني اجرينا مشاورات مستمرة مع الكتل النيابية الاخرى لانهاء جميع الاجراءات وعدم حدوث اي مشكلة تعيق اقرار المشروع.

واضاف: يجب علينا مراعاة التوازن بين الكتل النيابية، وبعد انتهاء القراءة الاولى ستعمل كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني بالتعاون مع باقي الكتل النيابية لتمرير هذا المشروع باسرع وقت.

نص مشروع قانون استحداث محافظة حلبجة في جمهورية العراق

استنادا الى احكام البند اولاً من المادة (٦١) من دستور جمهورية العراق قرر مجلس النواب اصدار القانون الآتي:

قانون استحداث محافظة حلبجة في جمهورية العراق

المادة الاولى:

يتم استحداث محافظة باسم محافظة (حلبجة) في اقليم كوردستان- العراق لتكون المحافظة التاسعة عشرة في جمهورية العراق ويكون مركزها قضاء حلبجة.

المادة الثانية:على مجلس وزراء اقليم كوردستان-العراق تحديد الحدود والوحدات الادارية للمحافظة.

المادة الثالثة:على الجهات ذات العلاقة تنفيذ احكام هذا القانون.

المادة الرابعة:ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية)

الاسباب الموجبة:

لمقتضيات المصلحة العامة ونتيجة للتوسع العمراني والسكاني الكبير الذي تشهده مدينة حلبجة وما قدمه اهاليها من تضحيات كبيرة وما اصابها من اضرار مادية وبشرية وبيئية نتيجة لقصفها بالأسلحة الكيمياوية المحظورة من قبل النظام البائد في اذار عام ١٩٨٨ ولدعم المكانة العالمية التي اكتسبتها نتيجة هذه التضحيات، شرع هذا القانون.

قانون مهم جداً لمحافظة حلبجة

ويقول الخبير القانوني علي التميمي خلال تصريح خاص للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني: ان هذا القانون سيمنح حلبجة العديد من الحقوق كباقي المحافظات الاخرى.

واضاف: ستكون لها نسبة مؤية في الموازنة كباقي المحافظات وتوفير مصاريف المحافظة والدوائر والادارات والموظفين حالها كحال باقي المحافظات.

تعويض المتضررين من جرائم البعث

يقول علي التميمي: ان تشريع هذا القانون سيسرع من تعويض المتضررين نتيجة ما تعرضت له المدينة من جرائم ضد الانسانية.

واضاف: عندما تتحول حلبجة الى محافظة فسيكون التحرك اسرع وأكبر على المستوى الدولي وستتعبر المدينة منكوبة باثر رجعي وستكون هناك تخصيصات مالية ومساعدات كبيرة تاتيها من جميع الدول، وهذا القانون سيفتح الباب امام التعويضات والامتيازات والمساعدات الداخلية والدولية لمحافظة حلبجة كما هي محافظة مهمة جداً من الناحية الزارعية.

مساحة وتكوين محافظة حلبجة

من الاوراق المرفقة مع مشروع قانون استحداث محافظة حلبجة في جمهورية العراق والمقدم من لجنة الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، خرائط واحصائيات توضح مساحة وعدد سكان محافظة حلبجة.

وورد في الاحصائية التي صدرت خلال العام ٢٠١٣ واطلع عليها PUKMEDIA: فإن المحافظة تتكون من ٤ اقضية وهي شارزور وبنجوين وسيد صادق وحلبجة، ولديها ٧ نواحي، وتبلغ مساحتها ٣٠٦١ متر مربع.

وتشير الاحصائية الى ان عدد سكان المحافظة في العام ٢٠١٣ بلغ ٣٣٧ الف ٥٠٨ نسمة.

السعي من اجل تمرير مشروع القانون

تقول النائبة عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني سوزان منصور خلال تصريح خاص لـPUKMEDIA: ان كتلة الاتحاد الوطني في مشاورات مستمرة مع باقي الكتل النيابية للاسراع في تمرير هذا المشروع الذي يعتبر تعويضا بسيطا لاهالي حلبجة.واضافت: نحن نعمل مع الكتل الاخرى لكي يتم تمرير هذا المشروع دون حصول اية مشكلة وانشاء الله سيتمكن مجلس النواب من تشريع هذا القانون قريباً.

المكتب السياسي يشد بجهود مجلس النواب

واشاد المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني في بيان، بجهود مجلس النواب لاجراء القراءة الاولى لمشروع قانون استحداث محافظة حلبجة فيما يأتي نص البيان:

المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني يشيد باهتمام ومساندة مجلس النواب العراقي والسادة والسيدات النواب من جميع الكتل والاحزاب والمستقلين للجهود الحثيثة لجعل مدينة حلبجة المنكوبة المحافظة التاسعة عشرة في العراق الاتحادي.

الاتحاد الوطني يرى في هذه الجهود المباركة موقفا وطنيا مسؤولاً، بما يعزز الوحدة الوطنية والتلاحم الاخوي بين جميع مكونات الشعب العراقي التي عانت الامرين من سياسات النظام البعثي البائد، ويرى ايضا في هذا الاقرار الديمقراطي انصافا لشعبنا في حلبجة الشهيدة وعوائل الشهداء وذويهم واحقاقا للحق وتعزيزا لروح الوطنية الحقة.

بوركت جهودكم الحثيثة

المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكوردستاني

دائرة تنمية الأقاليم: استحداث محافظة حلبجة خطوة مهمة والعراق بحاجة للمزيد

وعدّ مدير عام دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، محمد محسن، استحداق محافظة حلبجة، خطوة مهمة، مشيراً إلى أن العراق بحاجة إلى استحداث المزيد نظراً للنمو السكاني في البلاد.

وقال محسن،)، «بدأنا منذ ٣ سنوات، عملاً فعلياً وحثيثاً ومكتبياً في إعداد الخرائط والمرتسمات، وتحديد الحدود الإدارية لمحافظة حلبجة، التي تضم حلبجة ونواحي سيروان وخورمال وبيارة وبامو، ثم زرنا ميدانياً المدن المكوّنة لمحافظة حلبجة».

وذكر أنهم أخذوا بعين الاعتبار الكثافة السكانية والإمكانيات التنموية الموجودة في حلبجة، وكذلك تضحيات أهالي وشعب حلبجة، إضافة إلى كونها محافظة حدودية التي لديها منافذ حدودية بإمكانها المساهمة في تعزيز وتنمية وإعمار العراق عموماً وحلبجة ذاتها.

محمد محسن، أشار إلى أن المؤهلات الآنفة الذكر، دفعت الحكومة إلى رفع درجتها من قضاء إلى محافظة، إلى جانب تواجد الوحدات الإدارية فيها.

وأوضح أن آخر كتاب صدر عن وزارة التخطيط، شمل إعطاء الرموز والأرقام الإدارية لمحافظة حلبجة، مؤكداً أن الوزارة أتمت كافة المتطلبات الفنية والإدارية لإستحداث حلبجة كمحافظة ١٩ لجمهورية العراق.

مدير عام دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، أشار إلى أنهم رفعوا كتاباً رسمياً إلى مكتب رئيس الوزراء، لإصدار أمر ديواني بإعلان محافظة حلبجة.

بعد تصويت مجلس النواب على استحداث محافظة حلبجة، بيّن محسن أن القرار الصادر عن البرلمان سيرجع إلى الدائرة، حيث سيتم إعلان حلبجة محافظة بشكل رسمي وإعلان الرموز الإدارية المحددة.

وأكد أن حلبجة سوف تستفيد من استحداثها كمحافظة، وستدخل ضمن خطة تنمية الأقاليم وتخصيصها في برنامج الإعمار، إضافة إلى كونها محافظة حدودية، فإنها ستكون محافظة ذات دور أساسي ومحافظة عراقية هامة.

مدير عام دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، اعتبر استحداث حلبجة كمحافظة، خطوة مهمة، مبيناً أن العراق بحاجة إلى إحداث محافظات بالتزامن مع اقتراب العدد السكاني إلى ٤٢ مليون نسمة.

ولفت إلى أنه بعد الإعلان عن محافظة حلبجة رسمياً، سوف يخصص لها حصة في الموازنة العامة، التي هي ضمن برنامج تنمية الأقاليم الموزّع على كافة المحافظات العراقية.

رغم التمييز وتفرد الكابينة التاسعة .. السليمانية في صدارة انخفاض نسبة الفقر

تحتل محافظة السليمانية المرتبة الاخيرة بين محافظات العراق في نسبة الفقر، وحسب آخر احصائية لوزارة التخطيط في الحكومة الاتحادية، فإن نسبة الفقر في محافظة السليمانية تبلغ ٣٪ وهي اقل نسبة، كما تبلغ نسبة الفقر في محافظة المثنى اعلى نسبة ٦٢٪.

السليمانية تجاوزت الازمات

يقول الحقوقي والخبير الاقتصادي ريبوار محمد خلال تصريح خاص لـPUKMEDIA:

ان محافظة السليمانية تعرضت لازمات كبيرة مثل الازمات الاقتصادية والحرب ضد داعش واستقبال عدد كبير من النازحين وانتشار فايروس كورونا، بالاضافة الى نقل وارداتها الى اربيل والتمييز الذي تقوم به الحكومة ضد محافظة السليماينة.

واضاف: ان هذا الاحصاء لوزارة التخطيط يثبت بان السليمانية تجاوزت جميع

الازمات ونسبة الفقر فيها تبلغ اقل نسبة.

وتابع: ان تحديد نسبة الفقر يعتمد على بعض المعايير مثل الخدمات الطبية والتعليم والامن وتوفير الكهرباء وواردات الفرد، والحمد لله السليمانية تحتل مركزاً جيداً في تلك الجوانب، ومن الناحية الصناعية ايضا تحتل مركزا متقدماً بين محافظات العراق لانها تضم اكبر عدد من المعامل.

محافظات اقليم كوردستان

وفقا للاحصائية التي اعلنتها وزارة التخطيط الاتحادية فإن محافظة دهوك تحل اعلى مرتبة على مستوى محافظات اقليم كوردستان حيث تبلغ نسبة الفقر فيها ٧٪ ومن ثم محافظة اربيل ٦،٧٪ ومن ثم السليمانية بنسبة ٣٪.

المحافظ: السليمانية هي الاولى

في تصريح سابق يقول هفال ابوبكر محافظ السليمانية: السليمانية هي الاولى على مستوى محافظات العراق في مجالات المياه والبيئة والمساحات الخضراء والصحة وفرص العمل.

واضاف: ان السليمانية تضم اكثر مساحة من الاراضي الزراعية والاماكن الصناعية والتجارية وهذا جعلها مختلفة عن باقي المحافظات الاخرى وان تكون فيها نسبة الفقر في مستويات منخفضة، وذا لم يكن التمييز موجودا ضدها لكانت نسبة الفقر فيها صفراً.

حصار السليمانية في كابينة مسرور بارزاني

وفرضت الكابينة التاسعة برئاسة مسرور بارزاني حصاراً واقتصاديا على محافظة السليمانية ومن حيث المشاريع والاعمار ايضا بالاضافة الى صرف الواردات وصلت نسبة التمييز الى القمة.

وحول التمييز الذي تمارسه الحكومة بين مدن الاقليم اشار تقرير صادر عن مجلة فورن بوليسي، الى انه «خلال العام الماضي استحال على المسؤولين في السليمانية توفير تخصيصات القطاع العام، لهذا اصطف الموظفون خارج مراكز توزيع الرواتب وقد توفي عدد من المتقاعدين في انتظار رواتبهم.

PUKmedia

اشادات بمآثر الباحث رجائي فايد وعراقة العلاقات الكردية المصرية

قيم مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني ،عاليا مآثر الباحث المصري رجائي فايد بكتاب عن مواقفه النبيلة وندوة للباحثين والاعلاميين حول دور الراحل في اثراء ودعم القضية الكردية وكذلك اهمية وعراقة العلاقات الكردية المصرية وخاصة الاتحاد الوطني الكردستاني والدولة المصرية.

وقد جرى، اليوم الأحد، في مدينة السليمانية حفل توقيع كتاب "مختارات من كتابات رجائي فايد في القضية الكردية" الذي أعده وقدمه الدكتور ياسين رؤوف ممثل الاتحاد الوطني الكوردستاني في القاهرة.

وتحدث الدكتور ياسين رؤوف خلال الحفل الذي حضره جمع من الكتاب والصحفيين والمثقفين والإعلاميين عن دور الكاتب المصري الراحل رجائي فايد في التعريف بالقضية الكوردية في العالم العربي عموماً وفي مصر على وجه الخصوص.

كما استذكر رؤوف خلال الحفل عدداً من المواقف والأحداث التي كان الراحل رجائي فايد يقف عندها موقف المدافع عن القضية الكوردية وحقوق الشعب الكوردي في عموم كوردستان والعالم.

كما تطرق إلى عمق العلاقات العربية – الكوردية ومن ضمنها العلاقات بين الشعبين المصري والكوردي وما قام به مثقفو وكتّاب مصريون وكورد وفي مقدمتهم الرئيس الراحل مام جلال لتعزيز تلك العلاقات وتطويرها.

وبعد الرد على أسئلة واستفسارات الحضور وقع الدكتور ياسين رؤوف على نسخ من الكتاب وقدمها للحاضرين.

ويعد الراحل واحدا من الأعلام المصريين الذين قضوا جل حياتهم في دراسة الوضع الكوردي والحديث عنه في المصر والعالم العربي، وله مجموعة منشورات عن القضية الكردية بشكل عام والمسألة الكردية بشكل خاص في إقليم كردستان العراق.

وولد رجائي فايد في مدينة طنطا ١٩٤٣ بجمهورية مصر العربية، ألّف كتاب بعنوان (أربيل ٨٨ هه وليز ٩٩ حتى لا تضيع كوردستان)، سجل فيه انطباعاته عن زيارته إلى إقليم كوردستان ومقارنتها بالماضي.

وله شهادات وأبحاث عن حلبجة والأنفال والجرائم البعثية الاخرى على سبيل المثال لا الحصر عمليات تنفيذ أحكام إعدام جماعية ورمياً بالرصاص لشباب كورد في وسط مدينة أربيل.

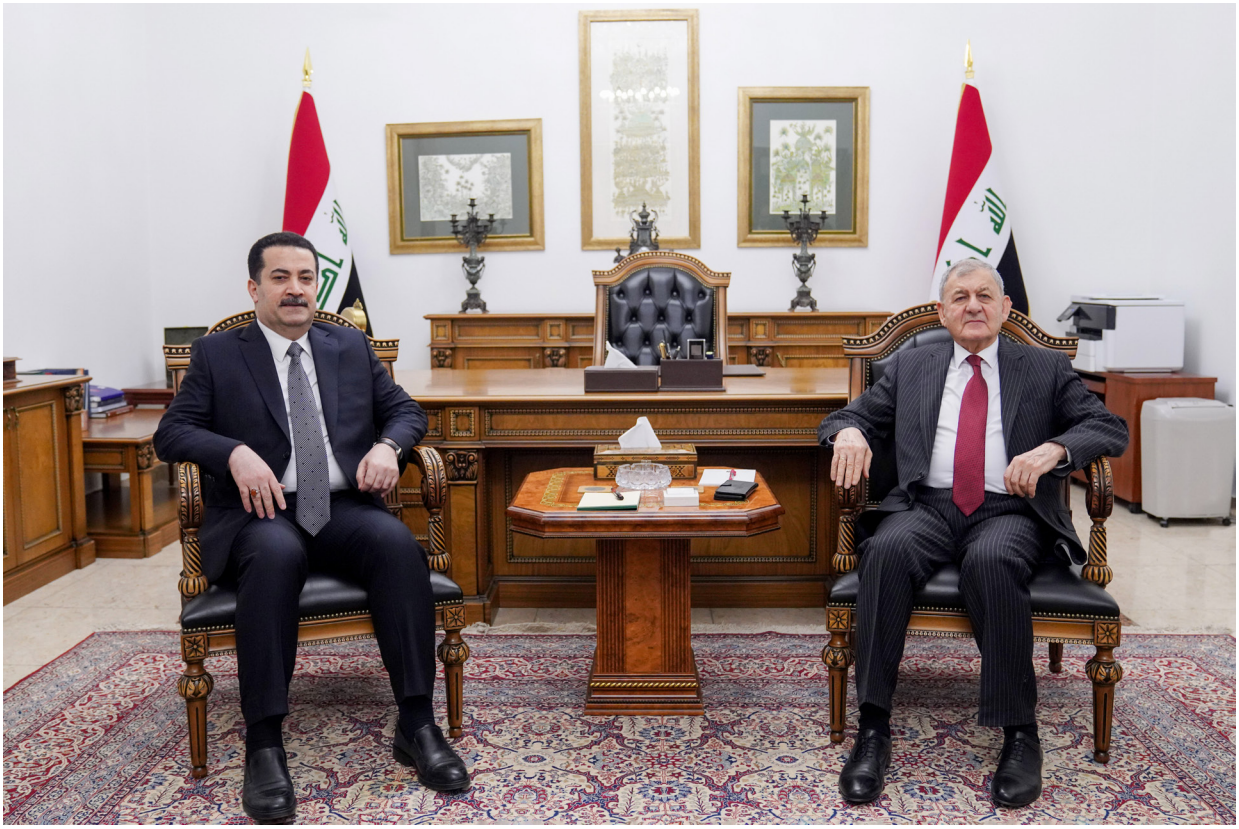

رئيسا الجمهورية والوزراء:
دعم البرنامج الحكومي والإسراع بإقرار الموازنة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين٣ نيسان ٢٠٢٣ ببغداد، رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني.

وجرى، خلال اللقاء، بحث الأوضاع والتطورات السياسية والأمنية والاقتصادية والبيئية والخدمية في البلاد، حيث تمّت مناقشة السبل الكفيلة.

واستعرض رئيس الجمهورية نتائج مشاركة العراق في مؤتمر المياه الذي نظمته الأمم المتحدة في نيويورك مؤخرا، والمخرجات التي دعا إليها في معالجة أزمة المياه العالمية، وتأكيد رؤساء وزعماء الدول المشاركة على دعم جهود العراق في مواجهة شحة المياه في نهري دجلة والفرات.

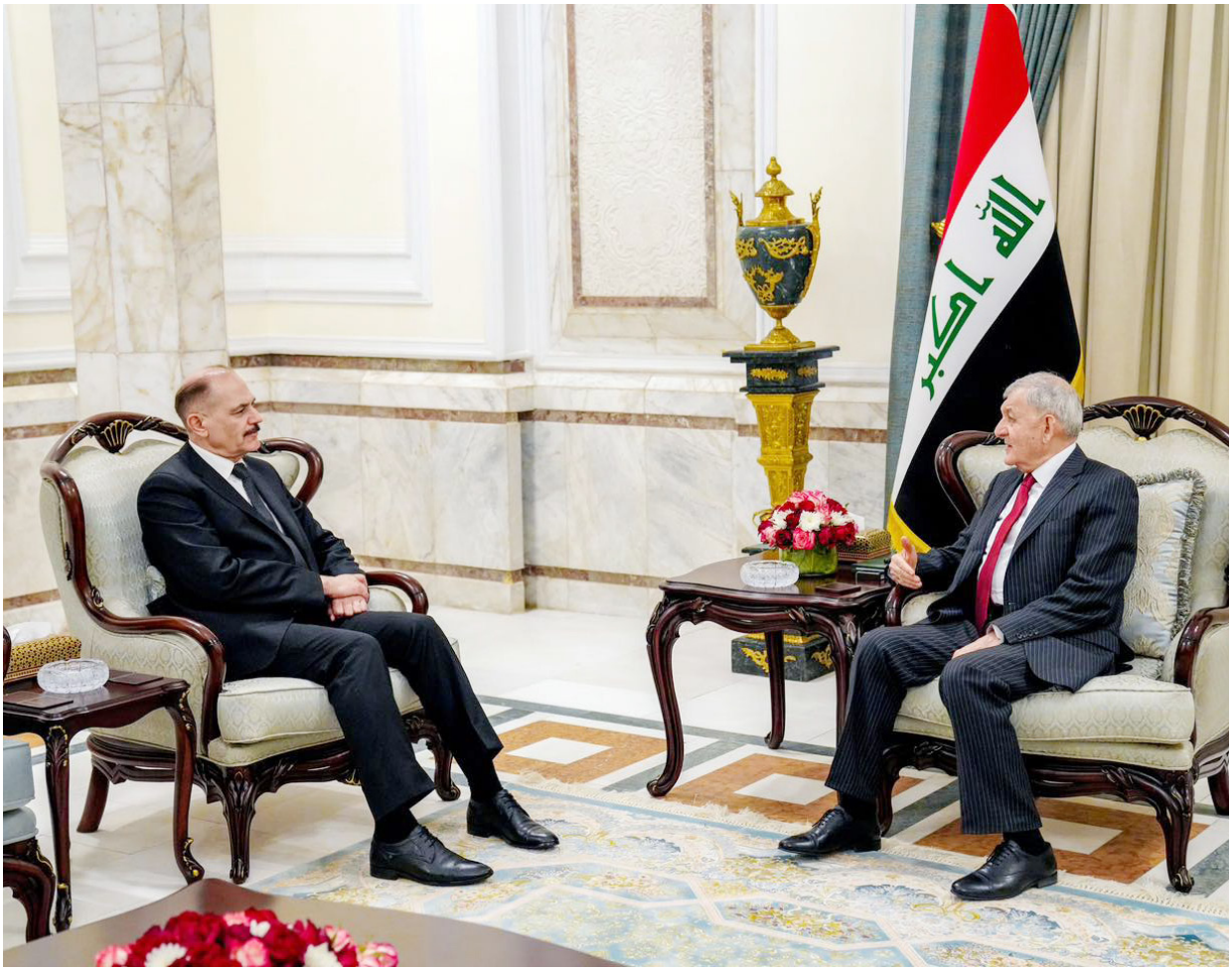

رئيس الجمهورية :دعم السلطة القضائية لتنفيذ واجباتها وفق الدستور

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الإثنين ٣ نيسان ٢٠٢٣ في قصر بغداد، رئيس المحكمة الاتحادية العليا القاضي جاسم محمد عبود.

وجرى خلال اللقاء بحث مجمل القضايا سيما ما يتعلق بالقضاء وضرورة استقلاله، حيث أكد السيد الرئيس ضرورة دعم السلطة القضائية لتنفيذ واجباتها وفق الدستور وبما يحقق إرادة الشعب وتطلعاته في حياة يسودها العدل والقانون.

بدوره، ثمّن رئيس المحكمة الاتحادية العليا حرص فخامة رئيس الجمهورية على تطبيق الدستور وتثبيت سلطة القانون في البلاد.

رئيس الجمهورية : أهمية الدور الرقابي والتشريعي لمجلس النواب

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٣ نيسان ٢٠٢٣ ببغداد، النائب الأول لرئيس مجلس النواب السيد محسن المندلاوي، والسادة أعضاء مجلس النواب حسين الازيرجاوي، ومحمد الدوري، وحسن الخفاجي، وعلي الساعدي، وهيثم الفهد.

وجرى، خلال اللقاء، بحث الأوضاع العامة والتطورات السياسية والأمنية في البلاد، وتم التأكيد على ضرورة الإسراع بإقرار الموازنة لما لها من مساس مباشر بحياة الناس ومعيشتهم، وبما يسهم في تنفيذ البرنامج الحكومي وتلبية متطلبات المواطنين.

كما أشار السيد الرئيس إلى أهمية الدور الرقابي والتشريعي لمجلس النواب في مراقبة أداء مؤسسات الدولة.

وتطرق فخامته إلى مشاركة العراق في مؤتمر الأمم المتحدة للمياه الذي عقد في نيويورك مؤخرا، ودعم رؤساء وقادة الدول إلى العراق في مواجهة مخاطر أزمة المياه والتغيرات المناخية.

أهمية أن يأخذ المحامي دوره في الدفاع عن حقوق المواطن العراقي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الإثنين ٣ نيسان ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفد نقابة المحامين العراقيين برئاسة نقيب المحامين السيدة أحلام اللامي.

وأكد رئيس الجمهورية أهمية أن يأخذ المحامي دوره في الدفاع عن حقوق المواطن العراقي وعدم الرضوخ للتأثيرات وبما يسهم في إحقاق الحق وتطبيق العدالة وتنفيذ القانون ليكون معيارا لعمل المحامين، لافتا إلى دور النقابة في توعية المواطنين ونشر الثقافة القانونية عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي.

من جانبها أعربت اللامي عن شكرها وتقديرها إلى فخامة رئيس الجمهورية وتوجيهاته من أجل ترسيخ سيادة القانون ودعم المحامين، مستعرضة أهم المشاكل والعقبات التي تحيط بعملهم، ومؤكدة سعي النقابة إلى تعديل قانونها، ومعبرة عن الحرص على تعزيز العلاقة بين النقابة وحامي الدستور.

العراق ومصر يبحثان سبل تعزيز التعاون في مختلف المجالات

أكد رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي لرئيسَ جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي، الأحد، أن العراق حريص على توطيد علاقاته مع أشقائه ومواصلة التعاون على الصعد كافة.

وقال المكتب الإعلامي لرئيس مجلس النواب في بيان، أن "رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، التقى في القاهرة رئيسَ جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي في قصر الاتحادية"، مبيناً أنه "جرى في مستهل اللقاء، تبادل التهاني بين الحلبوسي ورئيس الجمهورية المصري بمناسبة حلول شهر رمضان الكريم، متمنين أن يكون شهر خير وسلام على الشعوب العربية والعالم".

وأضاف، أن "اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، وأهمية العمل لتعزيز آفاق التعاون الستراتيجي، وتطورات الأوضاع السياسية في المنطقة، وعدداً من المواضيع ذات الاهتمام المشترك، منها استقرار الوضع في سوريا الشقيقة".

وأكد الحلبوسي، خلال اللقاء ، أن "العراق حريص على توطيد علاقاته مع أشقائه، ومواصلة التعاون على الصعد كافة"، مؤكداً "تطلع العراق إلى مزيد من التعاون بين البلدين الشقيقين، فضلاً عن أهمية تفعيل آلية التعاون الثلاثي بين (العراق ومصر والأردن)".

من جانبه، أعرب الرئيس المصري عن "استعداد بلاده الكامل للتعاون مع العراق في جميع المجالات، سواء على المستوى الثنائي أم على مستوى التعاون الثلاثي بين (مصر والعراق والأردن)".

وأشار إلى "أهمية دور البرلمان المصري والعراقي في تعزيز سبل التعاون" ،مؤكداً "دعم بلاده لأمن واستقرار العراق".

دعم البرلمان للخطوات الحكومية

كما وبحث رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، الأحد، مع رئيس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي سبل تعزيز العلاقات بين بغداد والقاهرة ، فيما أكد على دعم البرلمان للخطوات الحكومية في التعاون بين البلدين.

وفي بيان لمكتبه الإعلامي أن " رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي يرافقه وفد نيابي إلتقى في القاهرة رئيس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي، وخلال اللقاء بحث الجانبان العلاقات بين البلدين، وتعزيز سبل التعاون بمختلف المجالات".

وأكد الحلبوسي خلال اللقاء" دعم السلطة التشريعية للخطوات الحكومية في التعاون بين البلدين، والسعي إلى تفعيل التعاون الاقتصادي والاستثماري، وإكمال الربط الكهربائي، وغيرها من المشاريع التي تعود بالخير على الشعبين الشقيقين".

من جانبه، أكد رئيس مجلس الوزراء المصري بحسب البيان" دعم بلاده في تطوير علاقاته مع العراق وفي جميع المجالات"، مشيدا بدور السلطة التشريعية في العراق من خلال دعمها للمشروعات الإنمائية المقرر تنفيذها في العراق وتفعيل التعاون الثنائي.

والتقى رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، اليوم الأحد، وزيرَ الخارجية المصري السيد سامح شكري.

وبحث اللقاء العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، والتواصل والتنسيق على المستويات كافة، وآلية تفعيل التعاون الثلاثي بين العراق ومصر والأردن.كما ناقش اللقاء تطورات الأوضاع السياسية في المنطقة، ومنها استقرار الوضع في سوريا الشقيقة وعودتها لممارسة دورها في الساحات العربية والإقليمية والدولية، فضلاً عن أهمية تنسيق المواقف حيال قضايا المنطقة.

أهمية الدبلوماسية البرلمانية ودورها في تعزيز سبل التعاون

كما والتقى رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، يوم الأحد، رئيسَ مجلس النواب المصري الدكتور حنفي جبالي.

وبحث اللقاء أهمية الدبلوماسية البرلمانية ودورها في تعزيز سبل التعاون بين البلدين الشقيقين، بالإضافة إلى أهمية تنسيق المواقف في المحافل العربية والإقليمية والدولية تجاه القضايا المشتركة، مؤكداً سيادته استمرار التعاون البرلماني بين العراق ومصر، ودعم خطوات التعاون بين الحكومتين.

من جانبه، جدَّد الجبالي موقف بلاده الثابت بدعم العراق في كلِّ ما يسهم بتحقيق تنميته واستقراره، مؤكداً مواصلة العمل على المستوى البرلماني لتطوير التعاون المشترك بين البلدين في المجالات كافة.

مايكل روبين:

تكتيكات بارزاني القبلية وانعدام الأمن .. نتائج عكسية على المسرح الدولي

*The American Enterprise Institute

لقد كان شهرا سيئا لكردستان العراق. أولاً ، قضت محكمة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية ضد ابن شقيق الزعيم الكردي مسعود بارزاني بمبلغ ١/٦٥ مليار دولار.

ثم حكمت محكمة تحكيم في باريس لصالح العراق في حكم بمليارات الدولارات ضد تركيا أدى إلى تجميد معظم صادرات النفط لإقليم كردستان عبر البلاد.

أخبرني محامون عراقيون أن أحد أسباب الحكم هو عدم استعداد مسعود لتقديم عقود أعماله الخاصة إلى قضاة التحكيم.

بالنسبة لنجل مسعود الأكبر مسرور بارزاني ، فإن النتيجة أسوأ.

يواجه مسرور دعوى قضائية في الولايات المتحدة لادعاءات كاذبة بعلاقة غرامية بين الصحفي الأمريكي زاك كوبلين وشنيار أنور حسن ، وهي امرأة كردية متزوجة من سركوت شمس الدين ، وهو عضو برلماني معارض ومنتقد لبارزاني.

لم يلتقِ شنيار وكوبلين مطلقًا ، لكن يبدو أن مسرور سعى إلى صرف الانتباه عن تقارير كوبلين ونزع الشرعية عنها.

في المجتمع الكردي المحافظ ، مثل هذه المزاعم خطيرة: السمعة مهمة وجرائم الشرف حقيقية.

في محكمة أمريكية ، يستند دفاع مسرور في جزء منه إلى المطالبة بالحصانة السيادية.

من خلال رفض حجة بارزاني في باريس بأن سلطته الكردية كانت جزءًا من الحكومة العراقية ، فقد قوضت بشكل أساسي قدرته على المطالبة بالحصانة السيادية في أماكن أخرى.

القذف والسب الشخصي الذي يتعامل فيه مسرور ومسعود مع شنيار حسن هو القاعدة وليس الاستثناء.

أعرف تكتيكات بارزاني جيداً. قبل اثني عشر عامًا ، كشفت مسرور كمالك لقصر ١١ مليون دولار في ماكلين ، فيرجينيا.

بعد ذلك كتبت فصلاً عن فساد حكومة إقليم كردستان لكتيب روتليدج عن الكورد .

ولأنني لا أملك عائلة في كردستان العراق ولا أمارس الأعمال التجارية ، فإن عائلة البرزاني ليس لديهم نفوذ علي ، لذلك لجأوا إلى الخطة ب: نشر الشائعات عني في غرف الدردشة الكردية العراقية والصحف التي يديرها بارزاني.

قبل وفاته في عام ٢٠٢٠ ، اعترف محافظ كركوك السابق نجم الدين كريم أن خال بارزاني ووزير الخارجية العراقي السابق هوشيار زيباري ، وفاضل ميراني ، سكرتير المكتب السياسي لحزب بارزاني السياسي ، قاموا بصياغة حكايات لتشويه سمعتي .

كان ذلك النوع من الافتراء الشائع في العراق منذ عهد حزب البعث عندما قطع فدائيي صدام رأس النساء الذين قالوا إنهم مومسات. في الواقع ، كانا دكتوراه وأطباء متزوجين من نقاد مشتبه بهم.

ما ينجح في المجتمعات القبلية لا ينجح على الساحة الدولية. بل إنه ينزف مصداقية الحكومة الكردية.

لكن مسرور يتضاعف اليوم.

في الأسبوع الماضي ، شن مسرور هجومًا علنيًا على القنصل العام للولايات المتحدة في أربيل لمواجهة الانتقادات في تقرير وزارة الخارجية السنوي عن حقوق الإنسان .

قد يتعامل زعيم أكثر نضجًا مع هذه المخاوف أو يشير إلى أخطاء واقعية ، لكن مسرور اتهم القنصلية بدلاً من ذلك بالترويج للمثلية الجنسية والانحراف.

ويتوقع مسرور في الوقت نفسه أن تستمر الولايات المتحدة في تمويل رواتب ميليشيا البيشمركة الخاصة به بما يقرب من ربع مليار دولار سنويًا وتعتقل الصحفيين بسبب اجتماعهم مع القنصل العام ثنائي القطب.

حكم مسرور غير مستقر.

يقول الكورد (بمن فيهم أفراد عائلة بارزاني) إن مسرور يفاقم المشكلة من خلال عزل والده مسعود في قصره على قمة الجبل. هناك ، يقدمون له أخبارًا منتقاة وتقارير على وسائل التواصل الاجتماعي لتوجيه غضبه ضد الأجانب وأي كردي يعتبره مسرور منافسًا محتملاً. بدلاً من أن يكون رجل دولة كبير السن قد يعتدل وينضج ابنه ، أصبح مسعود اليوم أسيرهم ، وإن كان في سجن مذهّب.

الكاتب المغترب المقيم في كردستان العراق وينثروب رودجرز محق : بيت الورق في كردستان العراق ينهار.

تظهر المنطقة «أ» لماذا يجب على الولايات المتحدة أن تبني سياستها على تقوية الأنظمة بدلاً من القادة الفرديين.

ربما ينقذ القادة الأكثر حكمة ما حققه كورد العراق ، لكن رهاب المثلية الرخيص لدى مسعود ومسرور والعار الاجتماعي والانحراف يؤكدون أنهم ليسوا على قدر المهمة.

إن عقلية المقاطعات الخاصة بهم تجعل الأسرة بأكملها تبدو حمقاء على المسرح العالمي.

ما ينجح في المجتمعات القبلية لا ينجح على الساحة الدولية

هيفار محمد عمر:

المشهد السياسي القادم في العراق

ولدت حكومة السيد السوداني ولادة عسيرة من رحم الأطراف والأحزاب والقوى السياسية الكوردستانية والعراقية بعد مخاض سياسي طويل غداة الأنتخابات الأخيرة، فتشكلت هذه الحكومة ووعدت الشعب العراقي والأطراف السياسية المتناقضة والمختلفة فيما بينها على المضي قدما في منهاج حكومي من اولويات مهامه اجراء الأنتخابات، وذلك للخروج من هذا المازق السياسية الذي يشهده المسرح السياسي في هذا الوطن الجريح، والذي بدأ الفساد الحكومي والأداري في مختلف نواحي وجوانب الحياة يثقل جميع مفاصل الدولة منذ عام (٢٠٠٣).

بالرغم من إقرار الدستور العراقي كأول تجربة ديمقراطية وأول عملية سياسية حرة، الذي أقر فيها الشعب العراقي وخاصة شعبنا الكوردي في أقليم كوردستان والمناطق المتنازع عليها خارج أقليم كوردستان سنة (٢٠٠٥) كأول دستور عراقي منتخب خلال حقبة ما بعد إنشاء المملكة

العراقية سنة (١٩٢١) ولحد تأريخ إقرار هذا الدستور، ورغم أن هذا الدستور قد تناول و تطرق من ديباجته وحتى الأحكام الختامية كافة الحقوق والواجبات الأساسية والعامة والخاصة لجميع شرائح ومكونات المجتمع العراقي، وكذلك بيّن ورسم شكل الدولة والسلطة وسياسة الدولة تجاه الداخل والخارج، ووزع وحدد مهام السلطات الرئيسية الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) كأساس للنظام السياسي في العراق الأتحادي الفدرالي الديمقراطي الموحد، الى أن أداء تلك السلطات و السياسة العامة على الصعيد الداخلي والخارجي لم يكن بالمستوى المطلوب، و لم يكن وفقا لتطلعات الشعب الكوردستاني والعراقي منذ أقرار هذا الدستور، و خاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية لم تستطيع حسم وحل المسائل المتعلقة والعالقة بين حكومة أقليم كوردستان والحكومة العراقية ، وخاصة فيما يتعلق بمادة (١٤٠) من الدستور والتأخير المتعمد لاجراء الأنتخابات في تلك المناطق وخاصة محافظة كركوك منذ سنة(٢٠٠٤)، وذلك بالرغم من المحاولات المتكررة والسياسات العقلانية والمشاريع الوطنية الموحدة التي كان يعرضها فخامة الرئيس (مام جلال طالباني) على المائدة السياسية أمام الجميع ، وكل هذا التعمد والتعنت السياسي والتخدير والترقيع و التدوير ماكان يصب الى في مصلحة بعض الأطراف والأحزاب السياسية التي حاولت ومازالت تحاول الحصول على مكاسب حزبية دون النظر الى المصلحة الكوردستانية والمصلحة الوطنية ، وذلك للأهداف الحزبية الضيقة التي تمس حياة المواطن الكوردستاني والعراقي سلبا.

القادم وبعد اتفاق الأحزاب والأطراف السياسية وقرارات حكومة السوداني على أجراء الأنتخابات العامة القادمة بعد تأثيرات والضغوطات الدولية على حكومة السوداني ، رغم أن السيد السوداني وخلال الفترة الماضية الوجيزة للحكومة ، فقد خطى خطوات واضحة نحو الأصلاح السياسي والحكومي وأعادة ترتيب الأوراق بما ينسجم مع الدستور وينصب في مصلحة الشعب والوطن أستجابة للدعوات والمطالب الجماهيرية في الداخل والدعوات الأقليمية والدولية باجراء تلك الأنتخابات ، الا أنه بالتأكيد أن جميع محاولاته سوف يصطدم بالمصالح الحزبية والسياسية للجهاد المتنفذة على المشهد السياسي منذ أكثر من (٢٠)عاما ، وهذا مما سيجعل من المشهد القادم مليئا بالمتغيرات والمتقلبات والمنافسات والمعادلات السياسية الصعبة التي قد ستبقي الوضع كما هي عليه الآن أو أنها ستسير نحو الأسوء لا سامح الله ، خاصة في خضم المعادلات السياسية الأقليمية والدولية في المنطقة والعالم ، والصراعات الأقليمية والدولية وتأثراتها على الأستقرار الأجتماعي والأقتصادي والسياسي في العراق، مالم تتفق هذه القوى العاملة والفاعلة بروح ورؤى دستورية و وطنية، كما أنتهجها ورسمها فخامة الرئيس مام جلال ودعوات ومناشدات الأستاذ بافل الطالباني رئيس الأتحاد الوطني الكوردستاني و رؤى وسياسات الأتحاد حول الخيمة الدستورية الوطنية، والعمل بارادة و روح وطنية نقية خالصة و واضحة و التخلي عن النفس الحزبي الضيق للبعض، الذي لايخدم المصلحة الكوردستانية و الوطنية على حد سواء.

> **النفس الحزبي الضيق للبعض لايخدم المصلحة الكوردستانية و الوطنية**

*محامية وكاتبة

حسني محلي:

البترول السوري والعراقي.. من يسرقه وكيف؟

حكمت هيئة التحكيم الدولية، ومقرها باريس، بإلزام تركيا بدفع مليار وخمسمئة مليون دولار إلى العراق، تعويضاً من تصدير النفط من كردستان العراق عبر أنبوب النفط العراقي – التركي، والذي يمتد من كركوك إلى ميناء جيهان التركي، وذلك عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، ومن دون الحصول على موافقة الحكومة المركزية في بغداد.

واتهمت الهيئة أنقرة بـ»مخالفة أحكام اتفاق خط الأنابيب العراقية التركية الموقعة عام ١٩٧٣ والتي تنص على ضرورة التزام الحكومة التركية تعليمات الجانب العراقي فيما يتعلق بنقل النفط الخام المصدَّر من العراق إلى جميع مراكز التخزين والتصريف والمحطات النهائية».

ومع قرار المفوضية، أوقفت بغداد ضخ ٤٥٠ ألف برميل يومياً من النفط الخام من إقليم كردستان وحقول كركوك، بينما أفاد مسؤولو وزارة الطاقة التركية بأن أنقرة أبلغت بغداد أنها ستحترم الحكم الصادر في القضية.

وقال مسؤولو شركة الشحن البحري التركية، في ميناء جيهان التركي المطلّ على البحر الأبيض

> أنبوب النفط العراقي – التركي تم تشغيله عام 1976

المتوسط، إنهم لن يسمحوا بعد الآن لأي سفينة بتحميل شحنات الخام الكردي من دون موافقة الحكومة العراقية.

ومن المتوقَّع أن يقوم وفد من وزارة النفط العراقية بزيارة تركيا خلال الأيام القليلة المقبلة من أجل أن يلتقي أعضاؤه نظراءهم الأتراك، والاتفاق معهم على آلية جديدة لتصدير النفط الخام العراقي بصورة تتفق مع قرار هيئة التحكيم الدولية.

وكانت الحكومة العراقية، في عهد رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، أقامت الدعوى ضد تركيا أواخر عام ٢٠١٤. وتم إيقاف الدعوى من جانب رئيس الحكومة الأسبق حيدر العبادي بعد فترة قصيرة، ثم تمّ تفعيلها مجدداً مطلع عام ٢٠١٧، قبل تجميدها مرة أخرى.

وجاء رئيس الحكومة المستقيل عادل عبد المهدي ليوقفها بصورة كاملة بناءً على طلب من القيادة الكردية، قبل أن تُستأنف من وزارة النفط العراقية في عهد رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي عام ٢٠٢١.

يُذكَر أن أنبوب النفط العراقي – التركي تمّ تشغيله عام ١٩٧٦، في عهد الرئيس أحمد حسن البكر، وكان صدام حسين نائبه، في الوقت الذي كانت علاقات بغداد بدمشق سيئة. وهو ما دفع بغداد إلى إلغاء أنبوب النفط العراقي – السوري، الذي يمتد من كركوك إلى ميناء بانياس السوري، واتخاذ قرار عاجل يقضي بمد أنبوبين جديدين إلى تركيا، بطول ٩٧٠ كم، ليتمّ نقل نحو مليون برميل يومياً إلى ميناء جيهان التركي، وهو ما حقق لتركيا دخلاً سنوياً يزيد على ٢٥٠ مليون دولار منذ بدء تشغيل الأنبوبين.

قرار هيئة التحكيم الدولية وضع علاقات بغداد بكل من أنقرة وأربيل أمام تحديات جديدة، بسبب العلاقات المتشابكة بين أنقرة وأربيل، ليس فقط في مجال نقل البترول الكردي، بل أيضاً في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، بحيث لتركيا نحو عشرين قاعدة عسكرية في الشمال العراقي بحجة ملاحقة مسلحي حزب العمال الكردستاني التركي، الموجودين في المنطقة. وسبق للجيش التركي أن تعاون مع «البشمركة» الكردية العراقية الموالية لمسعود البرزاني ضد هؤلاء المسلحين.

واكتسب موضوع نقل البترول الكردي أهمية إضافية بسبب العلاقات السرية والعلنية بين أنقرة وأربيل، بحيث تحدثت المعلومات، بعد سيطرة «داعش» على الموصل في حزيران/يونيو ٢٠١٤، وقيامها ببيع البترول السوري المستخرَج من آبار

> قرار هيئة التحكيم الدولية وضع علاقات بغداد بكل من أنقرة وأربيل أمام تحديات جديدة

شرقي الفرات عبر الوسطاء للمقرَّبين من مسعود البرزاني، ليتم نقله إلى ميناء جيهان التركي بواسطة الشاحنات، ولاحقاً الأنبوب الذي تم ربطه بأنبوب البترول العراقي – التركي.

وكانت وزارة الدفاع الروسية بداية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، أي بعد أربعين يوماً من إسقاط الطائرات التركية لطائرة روسية قرب الحدود السورية مع تركيا، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت صوراً تم التقاطها عبر الأقمار الاصطناعية تُثبت تهريب النفط بكميات هائلة من مناطق سيطرة «داعـش» في سوريا إلـى تركيا، في مقابل توريدات الأسلحة والذخيرة من تركيا إلى «داعش».

وقال أناتولي أنطونوف، نائب وزير الدفاع الروسي آنذاك: «إن العائدات من الإتجار بالنفط هي من أهم مصادر تمويل أنشطة الإرهابيين في سوريا، وتبلغ عائداتهم قرابة ملياري دولار سنوياً، إذ يتم إنفاق هذه الأموال على تجنيد المرتزقة في أنحاء العالم كافة، وتسليحهم وتزويدهم بالمعدات».

وكانت المعلومات الصحافية تحدثت آنذاك عن قيام شركات غامضة بنقل البترول السوري إلى تركيا، بالتنسيق والتعاون مع جماعات موالية لمسعود البرزاني، ليتم نقله إلى ميناء جيهان التركي، ومنه يتم نقله إلى الكيان الصهيوني.

وهـذه هي حـال البترول الكردي العراقي المستخرج من إقليم كردستان العراقي، الذي يتم ضخه بواسطة أنبوب البترول العراقي التركي في ميناء جيهان أيضاً، ومن هنا يتم نقل هذا البترول الكردي إلى الكيان الصهيوني أيضاً بواسطة شاحنات ضخمة، قيل آنذاك إن صاحبها هو بوراك إردوغان، نجل الرئيس إردوغان، ويشاركه في هذه العملية نجل رئيس الوزراء الأسبق، بن علي يلدرم.

أمّا المفاجأة الكبرى فهي المعلومات التي تحدثت، الأسبوع الماضي، عن احتمالات تورط وزير المالية الأسبق برات ألبايراك، وهو صهر الرئيس إردوغـان في عملية نقل البترول من كردستان العراق بواسطة شركة امريكية، قيل إنه شريك فيها. وقيل إنها متورطة في نقل البترول السوري الذي يسرقه الجيش الامريكي من شرقي الفرات، بالتنسيق مع الميليشيات الكردية الموالية لـ»قسد»، التي تسيطر على المنطقة، ومنها يتم نقل البترول إلى شمالي العراق، ثم تركيا.

وهي الحال بالنسبة إلى البترول الأذربيجاني، الذي يصل إلى ميناء جيهان التركي بواسطة الأنابيب، ليتم نقله بأسعار تفضيلية إلى الكيان الصهيوني في مقابل الدعم العسكري الإسرائيلي لأذربيجان خلال الأعوام العشرة الماضية بصورة

> تبقى تركيا المستفيد الأكبر من نقل البترول السوري والعراقي

خاصة. وسبق ذلك تعاون استخباريّ بين الطرفين، يستهدف إيران في الدرجة الأولى.

في جميع الحالات، ومع انتظار التطورات المحتملة في ملف البترول المسروق من سوريا وكردستان العراق، ومن دون موافقة دمشق وبغداد، لم يتأخر وزير الطاقة التركي فاتح دونماز في الرد على المعلومات التي تحدثت عن الغرامة التي أقرتها هيئة التحكيم الدولية، ليقول إن هذه المعلومات ليست دقيقة، وإن الاتصالات مستمرة مع أربيل وبغداد لتوضيح طريقة التعامل المستقبلية، بعد الاتفاق مع الطرفين على صيغة جديدة لنقل البترول العراقي بموافقة الحكومة المركزية.

وقال الإعلام العراقي إن بغداد مستمرة في التشاور مع حكومة إقليم كردستان العراق لتحديد حصة الإقليم من مجموع النفط المصدَّر، مع المعلومات التي تتحدث عنها وسائل الإعلام الكردية بشأن فساد كبير، بلغ مليارات من الدولارات، وتورطت فيه عائلة البرزاني.

وتبقى تركيا المستفيد الأكبر، ليس فقط من نقل البترول السوري والعراقي، ومرور هذا البترول في أراضيها عبر الأنابيب، بل أيضاً من نشاط الشركات التركية، التي نفّذت وتنفّذ ما قيمته عشرات المليارات من الدولارات من المشاريع الإنشائية. يضاف إلى ذلك حجم الصادرات التركية إلى العراق، الذي يستورد معظم حاجياته من تركيا بسبب قربها الجغرافي والعلاقات التاريخية بين البلدين، انطلاقاً من أن العراق وتركيا، ومعهما سوريا وإيران، ساحة جغرافية واحدة تتقاسم عدداً من القواسم المشتركة، وباتفاقها معاً تستطيع أن تحل جميع مشاكلها من دون أي تدخل خارجي.

وهو ما قد يجعل هذه الدول الأربع مركزاً، وربما محوراً استراتيجياً لمجمل الحسابات والمعادلات الإقليمية والدولية، وهو ما سيسعى له كمال كليجدار أوغلو في حال انتخابه رئيساً للجمهورية، عبر مشروعه الذي أعلنه باسم «منظمة السلم والتعاون الشرق أوسطي».

وسوف يطرحه من جديد في أول جولة سيقوم بها للمنطقة، وقد يبدأها بسوريا، كما فعل ذلك عبد الله غول عندما زار دمشق في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، في إطار جولته التي شملت مصر والسعودية والكويت والأردن وإيران، عندما كان رئيساً للوزراء بعد استلام العدالة والتنمية للسلطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، إلاّ أن إردوغان، من منطلقات دينية وطائفية، دمّر كل شيء خلال أعوام «الربيع العربي» الدموي.

*الميادين.نت

يوست هيلترمان:

العراق بعد عشرين عاماً

*مجموعة الازمات الدولية

كان لدى مهندسي غزو العراق عام ٢٠٠٣ رؤى عظمى لتغيير الشرق الأوسط بشكل يحقق المصالح الامريكية. بعد عقدين من الزمن، بات من الواضح أن المشروع فشل ليس من ذلك الجانب فحسب، بل من معظم الجوانب الأخرى أيضاً.

الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، الذي كان مدفوعاً من قبل مجموعة من الساسة العَقَديين المعروفين بالمحافظين الجدد. بدأ بوصفه مناورة من قبل إدارة جورج دبليو بوش لإعادة هندسة الشرق الأوسط. رغم أن ذلك كان مبرَّراً كرد على الضلوع المفترض للزعيم العراقي صدام حسين في هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، وامتلاكه المزعوم للقدرة على صناعة أسلحة بيولوجية أو أصناف أخرى من أسلحة الدمار الشامل، فإن الأهداف التي ذُكرت كانت أوسع من ذلك.

إذ سعى مهندسو الحرب إلى جعل المنطقة أكثر قرباً لتلبية المصالح الامريكية، وعزل إيران، وبإزاحة أحد أعضاء كتلة "الرفض" العربية، وفرض السلام الإسرائيلي على الفلسطينيين – الذين كانوا قد حاولوا مرة أخرى، في انتفاضة ثانية بدأت عام ٢٠٠٠، التخلص من الحكم العسكري الإسرائيلي. وكان ثمة دوافع أخرى واضحة لذلك العمل أيضاً، مثل ممارسة القوة الوحشية كوسيلة

لإظهار قوة الولايات المتحدة بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وبالنسبة لبعض المحافظين الجدد، إثبات أن مهمة الدمقرطة يمكن أن تواجه جاذبية الحركات الإسلامية المتطرفة في المنطقة.

إذا كان المشروع قد بدأ بالغطرسة والطموحات، فإنه انتهى بالدموع. إذ إن الأهداف غير الواقعية لدعاته اجتمعت مع قانون 'التبعات غير المقصودة' فكشفت جهلهم وغطرستهم. فبدلاً من جعل الديمقراطية تتبرعم وتنتشر في الشرق الأوسط، فإن الغزو خلق فراغاً أمنياً في قلب المنطقة.

كما أطلق العنان لإيران العازمة على الانتقام من دعم واشنطن للشاه و"الحرب المفروضة» التي شنها صدام حسين عام ١٩٨٠ لإسقاط الثورة الإسلامية. وغذى الغزو الخطاب الطائفي، الذي ساعد على تحويل الاستقطاب السياسي في العراق إلى ثلاث سنوات من الحرب الأهلية الوحشية.

> "كان لدى مهندسي غزو العراق رؤى عظمى لتغيير الشرق الأوسط"

وقوض أسطورة القوة العسكرية الامريكية، الأمر الذي ترك سمعة امريكا في حقبة ما بعد الحرب الباردة بصفتها القوة العظمى الوحيدة، القوة القادرة على نحو فريد على فرض إرادتها ما وراء سواحلها، في حالة يرثى لها.

وولّد موجة جديدة من المجموعات الجهادية، التي بلغت أوجها بظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو داعش، الذي لم يكتفِ باستغلال الفوضى الناشئة عقب الغزو بل عمقتها أكثر فأكثر.

أدى هجوم تنظيم الدولة عام ٢٠١٤ إلى إعادة القوات الامريكية إلى العراق بعد سنوات من محاولات واشنطن غسل يديها من الفوضى التي خلقتها. أخيراً، وليس بأي حال آخراً، فإن غزو عام ٢٠٠٣ حوّل مبرري إدارة بوش العلنيين للغزو إلى مهزلة: إذ لم يجد المحققون لا أسلحة عراقية للدمار الشامل ولا علاقة بين نظام صدام حسين وهجمات ١١ أيلول/سبتمبر.

تشريح الفشل

كان العراق في ظل حكم التنظيم الوحشي لحزب البعث بقيادة صدام حسين وأجهزته الأمنية مكاناً بغيضاً جداً، إلا أن الفرحة التي سببها سقوطه للكثير من العراقيين – الكورد والشيعة الإسلاميين، على نحو خاص – تلاشت بسرعة.

واتضح التناقض بسرعة كبيرة بعد "التحرير" في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عندما سئلت خلال زيارة لي إلى بغداد من قبل عشرات السكان الذين يحدوهم الأمل، الذين كانوا قد رحبوا بوصول القوات الامريكية، عن سبب عدم استعادة الجنود للنظام العام، وتركهم العصابات تنهب المباني الحكومية وتسرق تحفاً لا تقدر بثمن من المتاحف ومن المكتبة الوطنية. لم يتمكن هؤلاء العراقيين من فهم سبب سماح الجيش الامريكي بحدوث مثل تلك الفوضى؛ وفسروا ذلك على أنها نية شريرة – مؤامرة لتعزيز الهيمنة الإمبريالية من خلال الدمار.

ولم يسهم تفسير وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد بأن "الحرية حالة تفتقر إلى الترتيب» في تهدئتهم. كما شعروا بالغضب الشديد بسبب الإشارات المتكررة لوسائل الإعلام الغربية إلى "سقوط بغداد"، الذي استحضر دون شك نهب المغول للمدينة عام ١٢٥٨، عندما كانت عاصمة الإمبراطورية العباسية ومركز التوهج الثقافي في ذلك الزمان، بدلاً من الإشارة إلى

"سقوط النظام".

وكانت مشاعرهم المعادية للغزو المستلهمة من القومية العربية يتشاطرها كثيرون على امتداد الشرق الأوسط، حيث كان النظام المخلوع يتمتع بدعم شعبي كبير بالتحديد بسبب وقوفه في وجه الأجندة الامريكية المفترضة. (كثيرون لم يكونوا يعلمون، أو أغمضوا أعينهم، عما كان يحدث داخل سجون صدام حسين.)

بعد عشرين عاماً، من الواضح أن الغزو كان فشلاً ذريعاً من معظم الأوجه، ليس بسبب افتقاره إلى التخطيط وحسب بل أيضاً بسبب سلسلة من الإخفاقات التي تلته وأصبحت سمات بارزة له. فمنذ البداية تقريباً، خسرت الولايات المتحدة قلوب وعقول كثير من الناس الذين قدمت لتحريرهم.

إذ دعم هؤلاء، بدرجات متفاوتة من الحماسة، أفعال أقلية صغيرة اتجهت نحو مقاومة تزداد عنفاً لما سمته عن حق "احتلالاً" – وهو وضع أكدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الوصيّة على اتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩، والولايات المتحدة نفسها. مهما كانت أشكال الحماية القانونية التي وفرها وضع الاحتلال هذا للمدنيين العراقيين، فإنه كان يعني أيضاً مستوى معين من الهيمنة الأجنبية التي لم تعجب كثيرين منهم.

خلال أسابيع، بعد الغزو، حدث المزيد من الأخطاء. بدأت هذه الأخطاء بتنصيب حاكم امريكي هو ل. بول "جيري" بريمر، بصلاحيات كاسحة ومعرفة محدودة بالبلاد. ثم أتى حل الجيش على يديه، رغم أن الجيش، من بين العدد الكبير من الهيكليات الأمنية في العراق، كان يظهر أقل قدرٍ واضح من الولاء للنظام، وكان فيه ضباط كان يمكن إصلاحهم لتوفير الأمن في سائر أنحاء البلاد.

خطوة خاطئة هائلة أخرى تمثلت في تطهير الدولة من الأعضاء السابقين في حزب البعث، وهو تحرك جاء مدفوعاً من قبل الأحزاب الإسلامية الشيعية الراغبة بالانتقام والتي كانت تتنافس على السيطرة.

وكانت عملية اجتثاث البعث، كما نفذتها الولايات المتحدة عملية غير تمييزية، حيث عزل جميع المسؤولين الذين كانوا يشغلون المراتب العليا للحزب؛ لكن انتهى الأمر فيها انتقائية، حيث عفت الأحزاب الإسلامية لاحقاً عن عدد كبير من البعثيين الشيعة (باستثناء قلة قليلة ممن كانوا من ركائز النظام) ومنحتهم مناصب في النظام الجديد، لكن ذلك لم يشمل السنة.

> "كان العراق في ظل حزب البعث وأجهزته الأمنية مكانا بغيضا جدا"

وفوق كل ذلك أتت إقامة هيكلية حاكمة على نمط نظام المحاصصة اللبناني في التمثيل السياسي للمجموعات الإثنية–الطائفية حسب نسبتها المفترضة من السكان. يمكن لمثل هذا الترتيب أن يشجع الممارسات السياسية المدفوعة بالإجماع، إلا أنه يتعارض مع الحكم الفعال؛ فالجميع له مقاعد على الطاولة، لكن لا يستطيع أحد اتخاذ القرارات.

وهذا يؤدي إلى مختلف أشكال الفساد، حيث يقدم السياسيون الرعاية والمحسوبية لناخبيهم، وهو ما لا يستطيع نظراؤهم الطعن به، خشية تقويض الصرح برمته. هذه الأفعال، إضافة إلى الفشل في وقف النهب، كانت الآثام الأصلية للاحتلال.

قصة موضوعين مهيمنين

إلا أن الموضوعين الطاغيين على مدى العقدين الماضيين كانا، أولاً، كيف أن الولايات المتحدة، بالتنسيق

مع العائدين من المنفى، عرَّفت العراق بشكل دائم على أنه يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية - الكورد، والشيعة والعرب السنة - وحوّلت المجموعة الأخيرة، ككتلة واحدة لزجة وغير متمايزة، على أنها الخاسر الرسمي. وأصبح العراق حالة درسية نموذجية على الكيفية التي يدفع فيها الإقصاء - في هذه الحالة نزع تمكين السنة في ظل ما أصبح حكماً شيعياً - إلى الشعور بالظلم، الذي يمكن لتراكمه أن يولّد العنف.

مع وجود السنة خارج السلطة، ازدهر تمرد مسلح قادته القاعدة في العراق وسط الفوضى، وهو ما لم تتمكن الولايات المتحدة من معالجته، ويمكن المجادلة بأنها لم تكن مهتمة بمعالجته. وبالنظر إلى عدم رغبة واشنطن بالغرق في وحـل المنطقة ليوم واحد أطول مما ينبغي، فإنها كانت قد سحبت قواتها بحلول نهاية عام ٢٠١١، لكن لتعود بعد ثلاث سنوات فقط مع سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (الذي نشأ من رحم القاعدة في العراق) على مناطق في شمال سورية والعراق.

اليوم، قد يكون تنظيم الدولة قد قُمع بالوسائل العسكرية، لكن المظالم ما تزال تعتمل تحت السطح، يغذيها الحكم المهمل، والتمثيل السياسي الناقص وعدم الوصول إلى الرعاية والمحسوبية. لقد حُمِّل سكان الفلوجة، والرمادي، وما تبقى من الموصل ومجموعة أخرى من البلدات الأصغر في غرب وشمال غرب البلاد، فعلياً، مسؤولية جميع انتهاكات النظام السابق. وتنفّذ بقايا تنظيم الدولة الإسلامية، المختبئة في مناطق ذات تضاريس صعبة، عمليات محلية بينما تنتظر اليوم الذي تضعف فيه سيطرة بغداد مرة أخرى.

الموضوع الطاغي الثاني يتمثل في أن الاحتلال الامريكي مكّن إيران من نشر نفوذها في سائر أنحاء العراق – من خلال قادة سياسيين وميليشيات وكيلة متعاطفة معها – حتى حدود السعودية، والأردن وسورية، ما يوحي بانتصار إيراني متأخر في الحرب التي دارت رحاها بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨. ويوفر مصير إيران في تلك الحرب الدافع اليوم لاستعمالها للعراق كعمق إستراتيجي ضد عالم عربي معادٍ لها بشكل عام، وأيضاً كساحة لتصفية الحسابات.

لقد شعرت طهران أساساً بأن القيود التي تعيق فرض نفوذها في الإقليم كانت قد تفككت بشكل كارثي، بعد أن كان الغزو الامريكي لأفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ قد أزاح طالبان، أحد خصومها الآخرين.

> **"كانت مشاعرهم المعادية للغزو المستلهمة من القومية العربية يتشاطرها كثيرون"**

يعزى صعود إيران في العراق والشرق الأوسط بشكل أكثر اتساعاً في كثير من الأحيان إلى تطلعات لفرض هيمنتها الإقليمية. قد يكون لديها مثل تلك التطلعات. لكن يمكن للمرء أن يجادل بقدر مماثل أيضاً من التبرير بأن إيران أثبتت قدرة على استغلال الظروف المواتية التي صادفتها.

لقد ساعدت في تأسيس حزب الله في لبنان رداً على الغزو الإسرائيلي للبلاد عام ١٩٨٢، والذي لم يلحق الضرر باللاجئين الفلسطينيين فحسب بل أيضاً بالسكان الشيعة الذين يشكلون الأغلبية في المنطقة. ووسعت نفوذها في العراق بفضل الغزو الامريكي. واندفعت لمساعدة حليفها السوري بشار الأسد عندما ترنح نظام الأخير في وجه احتجاجات شعبية ومعارضة مسلحة في عام ٢٠١١. أخيراً، رمت بثقلها خلف المتمردين الحوثيين في اليمن بعد تدخل عسكري سعودي–إماراتي فاشل لكن مستمر

في عام ٢٠١٥. في العراق، ولبنان واليمن، استفادت إيران أيضاً من وجود مجموعات إسلامية شيعية حريصة على الوصول إلى السلطة محلياً بمساعدتها.

إن احتواء إيران سيتطلب مواجهتها بمجموعة من الظروف المحلية غير المواتية لها. إن إعادة بناء الدول العربية على أساس من الشرعية الشعبية، بما في ذلك في العراق، سيشكل أكثر التغيرات أهمية في هذا الصدد. في عام ٢٠١١، وبعد ثمان سنوات من غزو العراق، أظهر التونسيون، والمصريون، والليبيون، والسوريون، واليمنيون، والبحرينيون وغيرهم الشكل الذي ستبدو عليه إعادة صياغة النظام السياسي الإقليمي إذا حدث ذلك من القاعدة إلى القمة. لكن الأنظمة المحاصَرة قمعت المحتجين بشراسة في الميادين والساحات، بينما قوضت قوى إقليمية مثل إيران، ودول الخليج العربية وتركيا جهودهم، لاسيما في سورية. هذه التطورات جعلت نتائج تلك اللحظة المفعمة بالأمل في سائر أنحاء المنطقة بائسة بنفس المقدار الذي عانى منه العراقيون بعد عام ٢٠٠٣، إن لم يكن أكثر. رغم ذلك، ما يزال من الممكن تخيُّل تحقيق حالة حوكمة واعدة بوسائل غير التدخل الخارجي أو التمرد الداخلي؛ والعراق، الذي ما يزال يحتفظ بقدر من التماسك الوطني بعد ٢٠ عاماً من الغزو، قد يتمكن من توفير أفكار عملية يمكن استعمالها، لأنه شهد على الأقل بعض التطورات الإيجابية أيضاً نتيجة الغزو الامريكي.

إنه ما يزال موجوداً

على عكس تنبؤات بعض المراقبين (وفي بعض الأحيان، تمنياتهم أيضاً)، فإن الغزو لم يُنهِ العراق. ظلت الحدود ثابتة وعادت النزعة الوطنية العراقية إلى الظهور رغم الانفجار الأولي للمشاعر دون الوطنية. (نجح الكورد في الحصول على درجة أكبر من الحكم الذاتي، لكن ليس الاستقلال الكامل الذي طالما سعوا إليه.) وبات المجتمع العراقي يتمتع بدرجة من الحرية. وبات في البلاد نظام متعدد الأحزاب للمرة الأولى في تاريخه، وجرت فيه انتخابات برلمانية نزيهة نسبياً، وبات فيه صحافة حرة (لكن يمكن ترهيبها بسهولة). وبموجب التركيبة الراهنة في العراق، لا يمكن لأي قائد مستبد أن يتصرف دون قيود على سلطته. إلا أن الضعف الذي يعاني منه المركز، الذي تقوده طبقة سياسية فاسدة غير قادرة على توفير شيء يشبه الحكم الرشيد، مكّن ظهور هذه الملامح المهمة لكنه أدى أيضاً إلى نشوء ميليشيات افتراسية وتوغلات متكررة من قبل إيران وتركيا المجاورتين.

> **عرفت العراق على أنه يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية**

أما كيف لهذه النتائج أن تعود بفائدة ملموسة على الولايات المتحدة، رغم كلفتها الكبيرة من حيث الدماء والأموال، فهو أمر يمكن للمرء أن يخمنه فحسب، حيث الصناعة العسكرية الامريكية والمصالح التجارية الأخرى هي الاستثناءات الوحيدة التي يمكن تخيلها بسهولة. هناك أولئك الذين جادلوا قبل الحرب بأن المشروع المقترح لإدارة بوش لم يصمم بشكل جيد، ونفذ على أساس معلومات خاطئة من مجموعة صغيرة من العراقيين المنفيين الذين كانت لهم أجنداتهم الضيقة الخاصة. ومن ثم ما كان له أن ينجح، حتى لو لم تكن القوة الغازية والمحتلة عديمة الكفاءة بالشكل الكارثي الذي أثبتته.

/https://www.crisisgroup.org

٢٠ عاما على الغزو الأمريكي.. «رباعية» يحتاجها العراق للعودة

*المجلس الأطلسي

يحتاج العراق إلى أربعة متطلبات ضرورية للخروج من كبوته بعد ٢٠ عاما على الغزو الأمريكي للبلد العربي، وهي: لجنة مصالحة وطنية ودستور جديد واقتصاد متنوع بعيدا عن النفط وأخيرا رؤية شاملة تمثل كل العراقيين، وفقا لآراء باحثين نشرها معهد «المجلس الأطلسي» البحثي الأمريكي وترجمها «الخليج الجديد».

وبزعم امتلاك بغداد أسلحة دمار شامل وتعاونها مع تنظيمات إرهابية، غزت قوات تحالف دولي، بقيادة الولايات المتحدة، العراق في مارس/ آذار ٢٠٠٣ وأسقطت نظام الرئيس صدام حسين (١٩٧٩-٢٠٠٣)، ولم تتمكن واشنطن من إثبات صحة مزاعمها حول أسباب الغزو، وهي حيازة بغداد أسلحة دمار شامل.

وقالت سارة زعيمي، نائبة مدير الاتصالات في مركز رفيق الحريري وبرامج الشرق الأوسط التابع للمجلس الأطلسي، إنه لا بد من تشكيل «لجنة مصالحة لإعادة بناء الوحدة الوطنية بين العراقيين».

وتابعت: «كان أحد أكثر أوجه القصور المدمرة في غزو العراق هو تفكيك مؤسسات الدولة وإضعاف الحكومة المركزية في بغداد، فهذا الفراغ الهيكلي

> يحتاج العراق إلى أربعة متطلبات ضرورية للخروج من كبوته

في السلطة والخدمات أجبر العراقيين على العودة إلى الولاءات القبلية والدينية والعرقية».

وذلك الوضع «ساهم في تفتيت الدولة القومية وتفاقم الخطابات الطائفية الانقسامية والتوترات بين الطوائف، ولم يؤد النظام الدستوري القائم على المحاصصة إلا إلى إضفاء الطابع المؤسسي والشرعية على التوزيع الإثني- الطائفي للسلطة»، بحسب سارة.

واعتبرت أن «السبيل الوحيد الممكن والمعقول لكي يعود البلد في السنوات العشرين القادمة هو الانخراط في عملية مصالحة قاسية لكن لا غنى عنها، يتم من خلالها تحديد المسؤوليات واستعادة الكرامة وتحقيق العدالة».

دستور جديد

«العراق بحاجة إلى دستور جديد يحدد إطار وهيكل الحكومة»، وفقا لما ذهب إليه توماس واريك الزميل في مركز «سكوكروفت» للاستراتيجيات والأمن التابع للمجلس الأطلسي.

واريك أضاف أن الدستور الجديد من شأنه أن «يوفر ضوابط وتوازنات أساسية لمنع وصول الطغاة إلى السلطة، ويساعد في حماية حقوق الناس، ويتضمن تدابير لمنع الجمود أو انهيار الحكومة..

وإذا حكمنا من خلال تلك المعايير، فإن دستور ٢٠٠٥ يمثلا نجاحا جزئيا فقط».

ورأى أنه «من غير المحتمل أن يتم تحقيق الإصلاح الدستوري الحقيقي في العراق مباشرة من خلال البرلمان، بالنظر إلى مصالح الأحزاب السياسية وحاجة البرلمان إلى التركيز على المسؤوليات التشريعية».

وتابع: «بدلا من ذلك، يجب على المجتمع المدني العراقي، بما في ذلك العلماء والمحامون والزعماء الدينيون ورجال الأعمال والمسؤولون الحكوميون المتقاعدون والقانونيون، أن يشرعوا في مناقشات جادة حول الإصلاح الدستوري. لم يُسمع الكثير من هذه الأصوات عند اعتماد دستور ٢٠٠٥، ويمكن أن تكون جهودهم أكثر انفتاحا وشفافية مما كانت عليه العملية في ٢٠٠٥».

اقتصاد متنوع

أما أحمد طبقجلي، الخبير في أسواق رأس المال والزميل في المجلس الأطلسي، فقال إن العراق بحاجة إلى «اقتصاد متنوع بعيدا عن النفط».

وأضاف أن «النظام السياسي لما بعد ٢٠٠٣، والقائم على نظام المحاصصة للتقسيم الطائفي، جاء بوعد قطيعة كاملة مع الماضي».

> هناك أمل كبير في جيل جديد من العراقيين يطالب برؤى وطنية جديدة

وأردف: «دستور ٢٠٠٥، الـذي صاغه النظام الجديد، وعد بما يلي: «تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق الأسس الاقتصادية الحديثة بما يضمن الاستثمار الكامل لموارده وتنويع مصادره وتشجيعه وتنميته».

واستدرك: «كما هو الحال مع الوعود الجريئة الأخرى التي قُطعت، تم كسر الوعد الاقتصادي بمجرد دخول الدستور حيز التنفيذ، حيث سعى النظام السياسي إلى تطور لا مركزي ومتعدد الرؤوس للنموذج الاقتصادي السابق، ووسع باستمرار الدور الميراثي للدولة كموزع لتوزيع ثروة البلاد النفطية مقابل الرضوخ الاجتماعي لحكمها».

رؤية شاملة

كان أحد الموروثات الدائمة لغزو عام ٢٠٠٣، بحسب علا كاظم زميلة أبحاث ما بعد الدكتوراه في جامعة لوندس في السويد، هو «تأثيره الضار على العديد من مجتمعات الأقليات العرقية والدينية المتنوعة التي تشكل النسيج الاجتماعي للعراق».

واستدركت: «ومع ذلك، فإن هذا التنوع والتراث الغني هو الذي يمكن أن يفتح الآن مستقبلا أكثر إشراقا للأمة، إذا تمكن النظام السياسي من التعرف عليه وتمثيله».

وأضافت أن «الأقليات العراقية وجدت نفسها مهمشة من جانب النظام السياسي عبر تمثيل بعدد من المقاعد في البرلمان، وهي مهمشة من طرف الدولة و(حتى) في تخيلات مستقبل البلاد. لقد هاجر الكثيرون (من أفراد الأقليات) ويقيمون الآن في الشتات؛ مما أدى إلى تغيير التباين العرقي والديني في العراق».

وتابعت أنه «لا يمكن محو ٢٠ عاما من الدمار والفساد والعنف والهجرة اللاحقة للعديد من المجتمعات. ومع ذلك، فإن الذكرى السنوية العشرين لاحتلال العراق يجب أن تكون بمثابة نقطة انعكاس لنوع العراق الذي يريده العراقيون الآن».

و»هناك بالتأكيد أمل كبير في جيل جديد من العراقيين يطالب برؤى وطنية جديدة ووضع حد للمحاصصة، والمزيد من الحقوق المدنية، وتوسيع الفرص الاقتصادية»، وفقا لعلا.

وشـددت على أنـه «يجب أن تكون جميع الطوائف العراقية جزءا من هذه النقاشات، فعراق أكثر شمولا يشيد بتنوعه ويفتخر بالاختلاف يمكن أن يكون القوة الدافعة اللازمة لتوحيد الأمة».

* ترجمة وتحرير الخليج الجديد

الدكتور محمد جنكيز :

انتخابات تركيا ٢٠٢٣..
هل يُسمح لـ أردوغان بتعميق إرثه؟

"هوملاند سيكيورينتي"

لقد كان يُنظر إلى تركيا على أنها حليف موثوق به لكن سياسات أردوغان التي تعطي الأولوية لحماية مصالحه الخاصة وتغليبها على مصالح الدولة أدت إلى أبعاد تركيا عن العالم الغربي.

واليوم يفصل تركيا ما يقرب من شهرين عن انتخاباتها الأكثر أهمية والتي ستُجرى في ١٤ مايو، وتشير التطورات والاتجاهات السياسية الأخيرة إلى أن فرصة الرئيس رجب طيب أردوغان أقل للفوز بالانتخابات، فقد توصلت طاولة الائتلاف المكونة من ستة من أحزاب المعارضة الأكثر تأثيرًا، إلى حل وسط لترشيح كمال كيليجدار أوغلو زعيم حزب

الشعب الجمهوري كمرشح ضد الرئيس أردوغان، وقد أدت الضغوط غير الديمقراطية في ظل حزب الرئيس أردوغان للعدالة والتنمية في العقدين الماضيين إلى خلق كتلة قوية يمكنها أن تجلب ٦٥ بالمائة من الأصوات لكيليجدار أوغلو، وهي نسبة كافية لهزيمة حكومة حزب العدالة والتنمية.

وبالفعل فقد فشلت حكومة حزب العدالة والتنمية في تهدئة شكاوى الناس من التضخم الجامح وردود الفعل الحكومية الضعيفة على الزلازل المتتالية التي ضربت تركيا في ٦ فبراير، وأودت بحياة أكثر من خمسين ألف شخص على الأقل، وذلك بسبب النظام الفاسد الذي يسمح بالعفو عن أعمال البناء سيئة التأسيس وغض النظر عن التفتيش والقيام ببناء مباني غير المرخصة. و كانت استجابة ما بعد الزلزال مليئة بالفضائح التي تظهر استجابة الحكومة غير المستعدة للكوارث. على سبيل المثال فقد قام الهلال الأحمر التركي بتخزين الخيام في مستودعاته لمدة ثلاثة أيام ثم بيعها لجمعية خيرية مما أثار ردود فعل مناهضة ضد الحكومة.

والحقيقة أن المعارضة أقرب للفوز في انتخابات مايو المقبلة أكثر مما كانت عليه في العقدين الماضيين، فهم حتى الآن لم يرتكبوا أي أخطاء استراتيجية وكانوا مستعدين لتحركات حزب العدالة والتنمية، الذي يتمتع بالفعل بخبرة في استخدام أوراق صعبة، فيجب أن تكون تركيا وأحزاب المعارضة مستعدين لرؤية الحزب الحاكم وهو يستخدم ورقة الأمن والخوف من الإرهاب للحكومة.

ويمكن دراسة العقدين الأخيرين من حكم حكومة حزب العدالة والتنمية في فترتين مميزتين: الفترة الأولى بدأت بفوز الحزب في انتخابات عام ٢٠٠٢ واستمرت حتى أوائل عام ٢٠١٠ حيث مال حزب العدالة والتنمية خلال تلك الفترة إلى معايير الاتحاد الأوروبي وقيمه. وفهم لاحقًا أن الرئيس أردوغان استغل فترة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لمنع إغلاق حزبه السياسي الإسلامي -على غرار أسلافه المتهمين بانتهاك النظام الدستوري العلماني- وتعزيز قيادته في البلاد، بينما الفترة الثانية شهدت انتقال تركيا إلى الاستبداد، حيث أصبحت الحكومة نظامًا ديكتاتوريًّا يقمع المعارضة، ومن الضروري أن ندرك أن جشع الرئيس لتلقي الرشاوى كان موجودًا في كلا الفترتين ولعب دورًا حيويًّا في انتقال البلاد إلى نظام كليبتوقراطي اليوم.

كيف تأثرت الديمقراطية

كانت تركيا تعتبر دولة نموذجية تجمع بين الديمقراطية والإسلام حتى أصبحت سلطوية، ولكنها اليوم لم تعد على قائمة الدول الديمقراطية، فقد استبعدت إدارة بايدن تركيا من قمة الديمقراطية في عام ٢٠٢١ وحاليًا تعد تركيا من الدول التي أغلقت أكبر عدد من وسائل الإعلام وسجنت أكبر عدد من الصحفيين، وصارت حرية التعبير تخضع لتدخل حكومي صارم، والجماهير خائفة من الهتاف ضد الحكومة،بينما الرئيس أردوغان يرى أنه حر في استخدام كل الكلمات مهينة و على سبيل المثال، وصف النساء اللاتي انضممن إلى مظاهرات "غيزي" في عام ٢٠١٢ بـ "الفاسقات" في إحدى خطاباته في عام ٢٠٢٢، ومع ذلك فإن محامي أردوغان يتمتعون بالسرعة الكافية لرفع دعوى كلما تعرض لانتقادات، فلقد رفعوا دعوى قضائية ضد ٦٣،٠٤١ شخصًا زُعم أنهم أهانوا الرئيس أردوغان بين عامي ٢٠١٤ -٢٠١٩ .

والواقع أن تركيا دولة تشهد استقطابًا مثل باقي دول الشرق الأوسط الأخرى، حيث يخلق الاستقطاب حلقة انتقامية شرسة بين القامعين والمضطهدين، و المؤيدون المتحمسون لحزب العدالة والتنمية اليوم هم نتاج النظام العلماني الصارم في تركيا، بعد أن تم قمعهم من قبل هذا النظام، وواجه الطلاب المتدينون حظرًا جامعيًّا من ارتداء الحجاب في السنوات التي سبقت نظام حزب العدالة والتنمية، ولقد استغلت حكومة حزب العدالة والتنمية هذا الحظر

وأظهرت نفسها على أنها الضامن والمدخر للمحافظين في المجتمع.

وكان نظام أردوغان غير الديمقراطي أكثر تكلفة بالنسبة للكورد والعلمانيين وأنصار غولن، فقد عيّنت الحكومة بشكل غير قانوني أمناء للبلديات في المناطق الكردية التي يديرها رؤساء البلديات المنتخبون ديمقراطيًا، و تعرض العلمانيون لقمع النظام، تم اعتقال العديد من الصحفيين من صحيفة "سوزجو" و"جمهوريت" بسبب انتقاداتهم للحكومة، إلا أنه يمكن القول إن أتباع كولن دفعوا الثمن الأعلى، ففي الفترة الأولى لحزب العدالة والتنمية حتى أوائل عام ٢٠١٠ قدم فتح الله كولن دعمه لتوجهات الحكومة الديمقراطية، لكن انتقال أردوغان إلى الاستبداد واتهامات أنصار كولن بالوقوف وراء تحقيقات الفساد التي أثبتت تورط الرئيس أردوغان ودائرته الداخلية بأدلة قوية، تسبب في عداوة الحكومة لكولن وأتباعه، وقامت الحكومة بقمع أتباع كولن حيث تعرضوا لمطاردات شرسة على غرار المكارثية، و بناءً على أدلة واهية تمت محاكمة وسجن كل عضو في حركة كولن، وتوفي العشرات في السجون نتيجة لما تعرضوا له من تعذيب ممنهج، حتى النساء لم تسلمن فقد تعرضت نسائهم المحتجزات للمضايقات المستمرة، ثم عزز حزب العدالة والتنمية انتقامه بإغلاق مدارس الحركة البالغ عددها ١٠٤٣ مدرسة و ١٥ جامعة في تركيا، بالإضافة إلى عدد كبير من المستشفيات التابعة للحركة.

كما أسفرت سياسات الاستقطاب لحزب العدالة والتنمية عن نتائج تتجاوز حدود تركيا، فلقد تم إحداث شقاق بين الشعب بعضه البعض حتى في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حيث يتجنب أطياف الشعب التركي في الخارج الاجتماع في التجمعات الدينية أو الاحتفالات الوطنية، وهو مثال آخر على الاستقطاب المتزايد في المجتمع بسبب اتهامات الحكومة. وتركز بعض التقارير حول الكيفية التي أوجد بها أردوغان حالة شديدة من الاستقطاب الشديد في تركيا قد تدفع البلاد إلى حافة الحرب الأهلية وذلك كخطوة بديلة إذا لم يستطيع الفوز في الانتخابات، ومضة واحدة ستكون كافية لتأليب العلمانيين على أتباع حزب العدالة والتنمية واندلاع الاضطرابات العنيفة في الشارع.

اقتصاد

ازدهر الاقتصاد التركي في الفترة الأولى من ولاية الرئيس أردوغان، على غرار معظم البلدان في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، فقد اجتذب الاقتراب من الاتحاد الأوروبي وإضفاء الطابع الديمقراطي على البلاد المستثمرين الأجانب، فتم إدراج تركيا كواحدة من دول مجموعة العشرين مع زيادة ناتجها المحلي الإجمالي، إلا أن التدخلات غير الديمقراطية في الولاية الثانية أدت إلى تداعيات اقتصادية خطيرة فقد انخفض ناتج تركيا المحلي الإجمالي من ٩٥٧٫٨ مليار دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٧١٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وحدثت فجوة في احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي حيث فقدت ١٢٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى ذلك فشلت الحكومة في السيطرة على الاقتصاد المتضرر من كارثة COVID-١٩ . ونتيجة لذلك انهارت عملتها ووصل التضخم الجامح إلى معدل سنوي بلغ ٨٥٪ في أكتوبر ٢٠٢٢.

السياسة الإقليمية

كان يُنظر إلى تركيا على أنها حليف موثوق به للعالم الغربي وقد انحازت إلى جانب الناتو منذ الحرب الباردة، ومع ذلك فإن سياسة الرئيس أردوغان التي تعطي الأولوية لحماية مصالحه الخاصة وليس مصالح الدولة أبعدت تركيا عن

العالم الغربي. فلقد سئم الرئيس أردوغان من انتقادات الغرب بشأن الإجراءات الحكومية غير الديمقراطية المستمرة وانتهاكات حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، فهو يشعر بالقلق إزاء التحقيقات الجارية في الولايات المتحدة يكشف تحقيق بنك Halk في المحكمة الجزئية الأمريكية للمنطقة الجنوبية لنيويورك أن أردوغان وعائلته ودائرته الداخلية معرضون لخطر التحقيق، لذلك انتهت تصرفات أردوغان في السعي وراء النفوذ في علاقة وصداقة وثيقة مع الرئيس بوتين، واشترى منها أردوغان صواريخ S-٤٠٠ الروسية، واليوم عندما يتلقى الرئيس أردوغان ردًا غير مرغوب فيه من الولايات المتحدة، فإنه يحدد المواعيد وينتظر أمام أبواب الرئيس بوتين.

كانت سوريا قضية على جدول أعمال دول المنطقة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، و يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق بشأن الهجرة الجماعية من سوريا، في حين تشعر الولايات المتحدة الأمريكية بالقلق من توطين الجماعات الجهادية في شمال سوريا، وقد شاركت تركيا بنشاط في الصراع وتبنت سياسات غير متسقة بهدف الإطاحة بنظام الأسد ووقف إقامة دولة كردية في شمال سوريا ودعمت تركيا في السنوات الأولى الجماعات الجهادية بغض النظر عما إذا كانت مرتبطة بالقاعدة أو داعش، ثم عدلت تركيا سياساتها واستخدمت انخراطها في الصراع السوري للسعي إلى نفوذ في السياسة المحلية والإقليمية، فبالنسبة للسياسة الداخلية تهدف جهود تركيا إلى وقف الجماعات الكردية، لكنها على الصعيد الأقليمي تهدف إلى الحصول على بعض التنازلات من الولايات المتحدة، فقد وجه الرئيس أردوغان الجيش التركي بدخول سوريا كلما كان غاضبًا من الرئيس الأمريكي، واليوم يبدو أن تركيا تدعم جماعات المعارضة المعتدلة ضد قوات سوريا الديمقراطية ونظام الأسد، إلا أن هذه الجماعات لها روابط قوية مع داعش والقاعدة في شمال سوريا.

استقلال القضاء

يمكن للدول الاستبدادية ذات العلاقات المقطوعة مع العالم أن تعيش بفضل مواردها الطبيعية،على سبيل المثال تواجه الاقتصادات الفنزويلية والإيرانية والروسية صعوبات تحت ضغط العقوبات الغربية لكنها لا تزال مرنة بسبب مواردها النفطية والغاز الطبيعي، وكانت الأصول القيمة لتركيا هي سيادة القانون ،ونظام العدالة المستقل إلا أنه تم تصنيف تركيا في قاعدة مؤشر مشروع العدالة العالمية في المرتبة ١١٧ من بين ١٣٩ دولة في الترتيب العام لعام ٢٠٢١.

وأدت محاولة الانقلاب المشبوهة في ١٥ يوليو / تموز إلى سجن مئات الآلاف من الأشخاص دون وجود أدلة كافية بما في ذلك حوالي ٥٠٠٠ قاضٍ ومدعي عام تم استبدالهم بالولاء لحزب العدالة والتنمية، لكن من الواضح بالدليل القاطع أن الرئيس أردوغان ووزير الدفاع ورئيس المخابرات كانوا على علم بمحاولة الانقلاب وتركوها للاستفادة من نتائجها، حتى أن أردوغان وصفها بأنها هدية من السماء في الساعات الأولى من محاولة الانقلاب واستخدمها كذريعة لسجن مئات الآلاف من المعارضين، و كل من يشكك في نظرية الحكومة المخادعة في محاولة الانقلاب في ١٥ يوليو يتم سجنه، وكانت التحقيقات في محاولة الانقلاب في ١٥ يوليو / تموز مخزية للنظام القضائي في تركيا. علاوة على ذلك، فإن مسؤولي التحقيقات الذين حققوا في الفساد الحكومي والقاعدة وداعش والحرس الثوري الإيراني لا يزالون في الحبس الانفرادي أو السجون منذ أواخر عام ٢٠١٤، وقد استهدف أحد هذه التحقيقات في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣ الوسطاء الذين قدموا رشوة لوزراء أتراك لكسر العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران بسبب البرنامج النووي الإيراني غير المنضبط. وأطلقت تركيا سراح هؤلاء الميسرين وأوقفت التحقيق لكن المدعين الأمريكيين استخدموا أدلة الشرطة التركية والتنصت على المكالمات الهاتفية والمراقبة لإدانة نفس الميسرين، و يعلم الجميع في تركيا جيدًا أن السياسيين تلقوا رشوة للتهرب من العقوبات الأمريكية، حتى المعارضة تشير إلى هذه التحقيقات وتتهم حكومة حزب

العدالة والتنمية بين الحين والآخر، لكن المعارضة خوفا من الاعتقال تلتزم الصمت رغم أنها ترى أن هؤلاء الضباط وعائلاتهم لا يزالون في السجون ويدفعون ثمنا باهظا اليوم، ولا يمكن للمدعين العامين والقضاة أن يجرؤوا على إصدار حكم ينتهك مصالح الحكومة، فهم يعلمون أن منزلهم سيُداهم وستوجه إليهم تهماً إرهابية لا أساس لها.

الجريمة والفساد والإرهاب

أصبحت الجريمة والفساد والإرهاب مشكلة متزايدة في تركيا، وعلى وجه الخصوص أصبحت تركيا مرتعًا للمنظمات الإجرامية العابرة للحدود بعد تطهير أكثر من ٤٠ ألف ضابط شرطة في عام ٢٠١٦ مما أدى إلى فقدان الذاكرة المؤسسية والمعرفة لدى أجهزة إنفاذ القانون، و أدت عمليات التطهير هذه إلى ترويع الضباط الذين تم استبدالهم حديثًا لتجنب أي تحقيق قد يكون على صلة بسياسي حزب العدالة والتنمية، وهكذا خلقت التفاهمات المشتركة الجديدة فراغات يملأها المجرمون الدوليون وغاسلي الأموال، ومهربي المخدرات من البلقان ومناطق القوقاز وكذلك من أوكرانيا وروسيا فهم يتمتعون بالعمل دون قيود في تركيا فقط، فقد حوّلت الأوليغارشية الروسية خوفًا من التحقيقات والمصادرة في العالم الغربي أصولها إلى تركيا، بل وتشارك بحصة لا بأس بها في الجريمة المنظمة لتجارة الكوكايين بين أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، والتي يستثمر فيها الحكام الدكتاتوريون في إفريقيا والشرق الأوسط و في تركيا من خلال غسيل هذه الأموال .

وهكذا صار الفساد الأداة الحتمية للسياسة في تركيا،حيث يقوم المقاولون الكبار برشوة أردوغان وتقدم جميع الشركات الأصغر الأخرى عمولات للمسؤولين، ثم تم إدخال ١٩١ تعديلاً على قانون المشتريات العامة خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية حتى عام ٢٠٢١ بهدف تمكين نظام أردوغان من ممارسة رشوة آمنة وبالطبع من أجل حماية المسؤولين الفاسدين.

أما عن الإرهاب فقد أصبح أداة بيد حكومة حزب العدالة والتنمية، فبينما سجلت تركيا انخفاضًا في الهجمات الإرهابية من قبل حزب العمال الكردستاني والجماعات اليسارية في العقد الماضي إلا أنها أصبحت ملاذًا آمنًا لداعش والقاعدة العاملين في شمال سوريا، ولن يكون من الخطأ القول إن العديد من الشباب التركي تحت تأثير الحركات الجهادية في تركيا اليوم.

وبالرغم من ذلك فقد صنفت تركيا المعارضة بالإرهابيين وهي تعلم ما يعنيه استخدام قوة كلمة الإرهاب في العالم الغربي، وفقًا لمعايير تعريف الإرهاب في قاموس حكومة حزب العدالة والتنمية فإن جميع الطلاب والمتظاهرين والمعارضين السياسيين إرهابيون – رغم أنهم لم يستخدموا أي عنف إذا لم يلتزموا بقواعد النظام. و منذ محاولة الانقلاب في ١٥ يوليو / تموز عام ٢٠١٦ ، كانت تركيا تسجل وتبلغ عن آلاف الحالات الإرهابية سنويًا، لكنها لا تزيد عن ٤٠ حالة في قواعد بيانات الإرهاب وهي في الغالب هجمات غير بارزة من قبل منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية، وعلى عكس تماما فإن أعمال الحكومة تعتبر من أعمال إرهاب الدولة، والتي تشارك فيها بتهور من خلال تعذيب المعارضين وقتلهم وإخفائهم قسراً بل وحتى اختطافهم من خارج تركيا بمساعدة العصابات الموجودة في تلك الدول .

وتجدر الإشارة إلى أنه في المناطق المظلمة من النظام الحالي تزدهر المجموعات شبه العسكرية الخاضعة لسيطرة الحكومة على غرار مجموعة فاغنر الروسية والحرس الثوري الإيراني، شكلت الحكومة منظمة شبه عسكرية تعرف باسم

سادات هدفها الأساسي حماية النظام الحالي في تركيا، و يبدو أنها شركة أمنية خاصة تقدم التدريب في مناطق الصراع، وتخشى المعارضة احتمال استخدام هذه المنظمة الأمنية من أجل القيام بعمليات اغتيال أو حتى إشعال فتيل حرب أهلية في البلاد قبل الانتخابات.

آثار إرث أردوغان على سياسة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

تتمثل إحدى القواعد في العلاقات الدولية اليوم في إعطاء الأولوية للمصالح الأكثر إستراتيجية وغض الطرف عن المصلحة الأصغر وذلك على عكس سياسات الحرب الباردة التي مكنت وتطلبت التدخل النشط لأجهزة الاستخبارات. ولقد اهتم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بمصالحهما الأكبر على الطاولة، و مع العلم جيدًا بالمصالح الأكثر استراتيجية للعالم الغربي، ابتز أردوغان دول الاتحاد الأوروبي لفتح حدود تركيا والسماح للاجئين السوريين والأفغان بالسفر بشكل غير قانوني إلى أوروبا خلال السنوات القليلة الماضية، ورأت دول الاتحاد الأوروبي ورقة أردوغان وبقيت صامتة مما سمح لأردوغان بإنشاء إرث اليوم المدمر، وصمتت دول الاتحاد الأوروبي وظلت هادئة عندما كان أردوغان يغلق وسائل الإعلام ويسجن الضباط الذين خدموا في الأمن الإقليمي وقاموا بعمليات ضد القاعدة وداعش والحرس الثوري الإيراني، لقد أوجد إرث الرئيس أردوغان دولة على شفا حرب أهلية وملاذا آمن للإرهابيين الدوليين والمهربين وغسيل الأموال، لذلك على المدى الطويل سيستمر هذا الإرث في تهديد دول الاتحاد الأوروبي ويشكل دائمًا تهديدًا إذا لم يكن هناك تدخل فعال.

الاهتمام الأكبر للحكومة الأمريكية هو توسيع وتعزيز حلف شمال الأطلسي، وتصاعد التهديد الإيراني في الشرق الأوسط، وانتشار النفوذ الروسي في المنطقة، وهزيمة الجماعات الجهادية في شمال سوريا، وقد نجح الرئيس أردوغان حتى الآن في استخدام هذه البطاقات للتعامل مع المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال اتهم الرئيس أردوغان بسخرية فنلندا والسويد بأنهما ملاذ آمن للإرهابيين، وهكذا نجح في دفع حكومة الولايات المتحدة إلى الصمت حيال القمع غير الديمقراطي.

وباختصار، من المهم أن ننظر إلى كلمات أردوغان في السنوات السابقة من نظامه حيث استخدم الشعار الانتخابي "من أين إلى أين" ليعني أنه قام بتحديث البلاد وتطويرها ورفعها إلى مستوى الهيمنة العالمية، ومع ذلك فإن هذا التحليل أعلاه يصور أن حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه أردوغان كان جيدًا عندما كان يميل نحو القيم الغربية ويعزز الديمقراطية، لكن الحزب السياسي نفسه دمر الأطر الدستورية في البلاد عندما أغلق أبوابه أمام القيم الغربية، ووفقًا لاستطلاعات الرأي الأخيرة، يبدو أن كتلة المعارضة تحصل على غالبية الأصوات، ويمكن انتخاب مرشحها خلفًا لأردوغان، إلا أن أردوغان وهو قائد متمرس وسلطوي لن يستسلم حتى اللحظة الأخيرة، وسيفعل كل ما هو ضروري للفوز بالانتخابات، لذلك يمكننا القول بأن تركيا على وشك إما السماح لأردوغان بتعميق إرثه المدمر، أو ترك الرئيس الجديد يواجهه ويصلحه.

*الدكتور محمد جنكيز المتخصص في الشؤون الأمنية
*موقع "هوملاند سيكيورينتي" الأمريكي والمتخصص في الشؤون الأمنية القومية الأمريكية والسياسة الخارجية
*الترجمة:الزمان التركية

انتخابات تركيا
في أرقـــــام

موعد الاقتـراع
14 مايو 2023

الجولة الثانية المحتملـة
28 مايـو

عـدد الناخبين
60 مليونـا و904 آلاف و499 ناخبا

صناديق الاقتراع
190736 صندوقـا

4 مرشحيـن للانتخابات الرئاسية

رجب طيب أردوغان
مرشح تحالف الجمهور

كمال كليجدار أوغلو
مرشح تحالف الشعب

سنان أوغان
مرشح تحالف أتا

محرم إنجة
مرشح مستقـل

4 تكتلات تخوض الانتخابات البرلمانيـة

تحالف الجمهور | تحالف الشعب | تحالف العمل والحرية | تحالف أتـا

بيريفان خليل:

خمس سنوات وعفرين بؤرة التغيير الديمغرافي ومركز الاستيطان

إن المعلومات والإحصائيات الموثقة من قبل مؤسسات حقوقية وإنسانية ومحلية ما هي إلا غيض من فيض من جرائم الاحتلال التركي في مقاطعة عفرين بعد احتلالها، وعلى مدار خمس سنوات تتضح ملامح التغيير الديمغرافي وترسيخ الاحتلال والاستيطان أكثر في ظل صمت دولي ومنظمات حقوقية وإنسانية.

كانت موطن الزيتون؛ عفرين الواقعة في شمال سوريا مسرحاً لسياسة دولة الاحتلال التركي في إطار تقسيم سوريا واقتطاع أجزاء من أراضيها وضمها إلى الأراضي السورية بقوة السلاح، وذلك لتكرار سيناريو لواء إسكندرون

وتطبيق ما يسمى بـ الميثاق الملي، أو العثمانية الجديدة التي تطمح إليها الدولة التركية.

فبعد مقاومة استمرت ٥٨ يوما في عفرين بمواجهة آلة الحرب التركية تمكنت دولة الاحتلال التركي من احتلال المنطقة بتاريخ ١٨ آذار ٢٠١٨ ورفع الراية التركية تحت أنظار المجتمع الدولي من جهة وأنظار حكومة دمشق غير الآبهة بسلخ جزء من أراضيها من جهة ثانية.

وعلى مدار خمس سنوات من الاحتلال مارس المحتل التركي ومرتزقته أساليب القمع، والسرقة، والخطف، والاعتقال، والاستيلاء على الممتلكات وقطع أشجار الزيتون هادفاً بذلك إبادة الشعب الكردي وتفريغ المنطقة، وإحداث التغيير الديمغرافي في المنطقة، التي تزداد ملامحها سنة بعد أخرى.

بالأرقام الجرائم الممارسة بحق العفرينيين

سُميت المقاومة التي أبداها أهالي عفرين تجاه جيش الاحتلال التركي بـ مقاومة العصر، حيث استمرت ٥٨ يوماً دافع فيها الصغير في السن قبل كبيره، والمرأة قبل الرجل عن موطنهم وأرضهم إلا أن الأسلحة الثقيلة والهمجية والوحشية التي اتبعها المحتل التركي كانت كفيلة لتهجير أكثر من ٣١٠ آلاف "بنسبة ٥٦٪" من الأهالي قسراً نازحين إلى مناطق أكثر آمناً.

وكان الكرد يشكلون نسبة من ٨٠ ـ ٩٠٪ من سكان عفرين، وبعد احتلالها وتغير التركيبة السكانية من قبل المحتل باتت نسبة الكرد هناك ٢٥٪ اعتباراً من عام ٢٠٢٢، في حين ازداد الضغط على المسيحيين والإيزيديين كما فرضوا عليهم دين الإسلام، من بين ما يقرب من ١٠٠٠ مسيحي عاشوا في المدينة قبل الاحتلال، لم يبق في المدينة الآن سوى عدد قليل جداً، من ناحية أخرى انخفض معدل الإيزيديين الذين يعيشون في المدينة من ٢٥ ألفاً إلى ٢٠٠٠.

أما فيما يتعلق بمن رفض التهجير وقرر البقاء في عفرين متشبثين بأراضيهم فكان مصيره إما الخطف، أو الاعتقال، ومن ثم الإفراج عنه بفدية ناهيك عن سرقة ممتلكاتهم والاستيلاء على ممتلكاتهم وبخاصة أشجار الزيتون، وعلى مدار خمس سنوات من الاحتلال (٢٠١٨ـ ٢٠٢٣) وكما أكدته منظمة حقوق الإنسان عفرين ـ سوريا، فإن المحتل ومرتزقته اختطفا ما يقارب ٨٣٣٤ مواطناً بينهم أكثر من ٤٣٠ امرأة و١٥٣ طفلاً، وقتل ٦٩٠ مواطناً بينهم ٩٥ امرأة، وعشرات الأطفال.

كما ووثق المرصد السوري لحقوق الإنساني انتهاكات المحتل التركي بحق أهالي عفرين منذ احتلاله؛ أكثر من ٣٣٣٦ انتهاكا، وقد مورست بأشكال مختلفة توزعت على الشكل التالي:

ـ ١١٨٩ عملية استيلاء على منازل ومحال تجارية وأراضٍ زراعية في عفرين، والنواحي التابعة لها، من قبل مرتزقة جيش الاحتلال التركي، حيث تعود ملكية هذه العقارات لمهجرين من المنطقة بالإضافة لمواطنين رفضوا التهجير.

ـ ٣١٢ حالة بيع لمنازل مهجرين كانت المرتزقة قد استولت عليها بقوة السلاح، حيث تتم عملية البيع بأسعار زهيدة وبالدولار الأمريكي تحديداً.

ـ ٥٢٣ عملية "فرض إتاوة" من قبل المرتزقة، وما يسمى بالمجالس المحلية التابعة لمرتزقة المحتل التركي،

مقابل السماح لهم بزراعة أراضيهم وجني محصولهم، وتتمثل تلك الإتاوات بدفع الأهالي مبالغ مادية بالدولار الأمريكي والليرة التركية، أو نسبة من أرباح المحصول أو كمية منه.

ـ ٩١٥ عملية قطع للأشجار المثمرة من قبل مرتزقة الجيش الوطني شملت قطع آلاف الأشجار المثمرة إن لم يكن عشرات الآلاف منها، لبيعها واستخدامها وسيلة للتدفئة.

ـ ٣٩٧ عملية اعتداء من قبل مرتزقة الجيش الوطني بمختلف مسمياتها على مدنيين لأسباب مختلفة.

تغيير التركيبة السكانية

بعد تهجير العفرينيين لجأت دولة الاحتلال التركي إلى استيطان المتطرفين، وبقايا عناصر مرتزقتها في عفرين، مرتزقة التسويات وبشكل خاص الخليجية، التركمانية والفلسطينية بالإضافة إلى منظمة إدارة الطوارئ والكوارث في تركيا AFAD وهيئة الإغاثة الإنسانية IHH ومؤسسة ياسيفي الخيرية، وغيرها من المؤسسات التابعة لدولة الاحتلال التركي، ويتم تمويلها من قبل جمعيات تابعة لحزب العدالة والتنمية AKP والاستخبارات التركية MIT، لقد تم تسمية إحدى هذه المخيمات المكونة من منازل استعمارية ومبنية على هذا الأساس في عفرين، على اسم الزعيم القومي لحزب الوحدة الكبرى BBP محسن يازجي أوغلو، الذي توفي في عام ٢٠٠٩، وحسب الإحصائيات يشكل التركمان الذين استقدمهم الاحتلال ٣٠٪ أما الفلسطينيون خمسة بالمائة.

وبهدف ترسيخ الاحتلال أكثر فقد بنى المحتل التركي ٢٢ مستوطنة في عفرين المحتلة حتى يومنا هذا، وذلك بدعم من منظمات كويتية وقطرية وتحت مسمى منظمات خيرية ترسخ الاستيطان أكثر.

وكما كشفته منظمة حقوق الإنسان فإن المحتل التركي قد أنشأ سبع مستوطنات في ناحية بلبلة، وذلك لاستيطان الأسر التي تؤيد فكره الاحتلالي الذين تم جلبها من مناطق سورية أخرى.

وفي ناحية جندريسه، أنهت ما تُعرف بـ (جمعية الأيادي البيضاء) وبالتعاون مع الاحتلال التركي بناء قرية استيطانية باسم (جبل شيخ محمد)، شمال غربي قرية كفر صفرة، في أيلول ٢٠٢٢؛ لتوطين الأسر (الفلسطينية) القادمة من محيط دمشق.

كما وأنشأت جمعية "أجنادين" الفلسطينية مستوطنة بين قريتي حميلكة ورفعاتية في ناحية جندريسه، وسكنت ضمنها مائتان من أسر مرتزقة الاحتلال التركي، في الرابع من كانون الثاني ٢٠٢٣، ويتم العمل حسب مصادر من المقاطعة، على إنشاء مستوطنة جديدة في قرية ماراته غرب مركز مدينة عفرين ستة كيلو مترات، من قبل ما تسمى جمعية (العيش بكرامة) الإخوانية الفلسطينية، وبالمشاركة مع جمعية تركية ليصبح العدد مع الانتهاء من هذه المستوطنة ٢٣ مستوطنة.

في حين تشير إحصائيات المرصد السوري لحقوق الإنسان، إلى توطين أكثر من ٤٣١٠ عوائل من محافظات سورية أخرى في عفرين.

تغيير المعالم وتسميتها بأسماء تركية

لم يتوقف المحتل بأسلوب تهجير الأهالي واستيطان مرتزقته في المنطقة لترسيخ احتلاله، وتغيير ديمغرافيته بل تعدى ذلك بتغيير أسماء القرى والساحة في مقاطعة عفرين المحتلة لتجريدها من هويتها الأصلية ساعياً إلى

محو الرموز الدالة على الحقائق، من مثل ساحة آزادي (الحرية) غُير اسمها إلى (ساحة أتاتورك)، ودوار نيروز إلى (صلاح الدين)، والدوار الوطني إلى دوار ١٨ آذار، ودوار كاوا الحداد إلى دوار (غصن الزيتون)، وقرية قسطل مقداد إلى سلجوق أوباسي وقرية كوتانا إلى ظاهفر أوباسي، وكورزيله إلى جعفر أوباسي، إلى جانب تغيير أسماء الأماكن الأثرية والكردية إلى أسماء عثمانية، ناهيك عن إجبار الأهالي على إصدار بطاقة تعريفية تركية والتعامل بالليرة التركية.

وفي عام ٢٠١٩ تم إنشاء "كلية التربية" في عفرين برئاسة جامعة غازي عنتاب، وافتتحت برامج التوجيه والإرشاد النفسي والتعليم الصفي والتعليم التركي، وفي آذار من عام ٢٠٢١ حظرت دولة الاحتلال التركي استخدام العملة السورية في عفرين، واضطر الأهالي إلى استخدام العملة التركية.

الأماكن الأثرية مركز الاستهداف

ولتغيير التاريخ وهوية المنطقة، فقد لجأ المحتل التركي إلى تدمير المواقع الأثرية الشاهدة على عراقة المنطقة وتاريخها العريق في محاولة مكملة لسيناريو المحتل بتحويل عفرين إلى ولاية تركية وبطابعها التركي دون اختلاف، وكما أوضحته مديرية الآثار لمقاطعة عفرين فإن المحتل التركي ومرتزقة وعلى مدار سنوات الاحتلال قد دمرتا أكثر من ٦٨ موقعاً وتلاً أثرياً في المقاطعة.

ومن أبرز المواقع التي تعرضت للتدمير والنهب هي قلعة نبي هوري، الواقعة على بعد ٤٥ كم شمالي مركز مقاطعة عفرين، حيث جرى تغيير معالم القلعة وصبغها بالطابع التركي العثماني.

أما موقع عين دار الأثري والذي دمر لدى الهجوم الاحتلالي على المنطقة فقد حوله المحتل إلى ساحة لتدريب عسكري وذلك لإخفاء جميع الآثار الشاهدة على الموقع الأثري.

وسجل المرصد السوري لحقوق الإنسان خلال العام الفائت ٣٣ عملية تجريف وتخريب للتلال الأثرية من ضمن العمليات المشابهة التي جرت خلال خمس سنوات من الاحتلال فعفرين تتميز بمواقعها الأثرية التي تعود إلى عصور مختلفة، وأبرزها مدينة "النبي هوري" وتبعد عن مدينة عفرين نحو ٢٣ كلم، كما تضم "قلعة سمعان" الواقعة جنوب المدينة على بعد ٢٠ كيلومترًا في القسم الجنوبي الشرقي، وتضم كنيسة مار سمعان التي كانت من أكبر كنائس العالم، إضافة إلى مناطق "جبل شيخ بركات" وجبل "برصايا"، ومدينة عين دارا الأثرية التي تتكون من آثار ومعبد يحتوي على تماثيل مختلفة، وغيرها من المواقع الأثرية، التي تعمدت مرتزقة المحتل التركي على تجريفها وتخريبها وطمس هويتها والعبث بالتاريخ الحقيقي.

وخلال الهجمات، دمر المحتل ٦٨ مدرسة بشكل كامل من أصل ٣١٨ مدرسة في عفرين، كما استهدفت المواقع الأثرية، ودمرت موقع تل عين دارا الأثري بتاريخ ٢٨ كانون الثاني. بالإضافة لتدمير مدرّج نبي هوري التاريخي بشكل كامل. وبلغ عدد المواقع الأثرية التي دمرتها تركيا ثلاثة مواقع مدرجة على لائحة منظمة يونسكو إلى جانب مزارات للمجتمع الإيزيدي وآخر للطائفة العلوية بالإضافة إلى كنائس قديمة للمسيحيين ومزارات ومساجد قديمة للمسلمين في عفرين وريفها.

وبحسب مديرية آثار عفرين؛ فإنّه يوجد في منطقة عفرين ما يقرب من ٧٥ تلاً أثرياً، وخرب الاحتلال التركي ومرتزقته غالبية هذه المواقع نتيجة تنقيبهم عن الآثار وتهريبها إلى تركيا.

وتم تخريب وتدمير أكثر من ٢٨ موقعاً أثرياً ومستودعاً، وأكثر من ١٥ مزاراً دينياً لمختلف المذاهب والأديان بالإضافة إلى تجريف العديد من المقابر وتحويل إحداها إلى سوق للماشية.

قطع أشجار الزيتون جريمة بحق الطبيعة

وكان للطبيعة نصيب من الجرائم التي مارسها المحتل التركي في عفرين، فكان استهدافهم لأشجار الزيتون سواء بقطعها وبيع أخشابها أو سرقة ثمارها وبيعها وتحويلها إلى تركيا جريمة أخرى تضاف إلى سجله الدموي والوحشي بحق الطبيعة، حيث قطع المحتل ومرتزقته آلاف الأشجار المثمرة والحراجية، ٣١١٨٠٠ شجرة ما بين أشجار الزيتون والحراجية والمثمرة كما أكدته منظمة حقوق الإنسان عفرين ـ سوريا.

كما ومارس المحتل التركي جرائم حرق لأكثر من ١١ ألف هكتار، من أصل ٣٣ ألف هكتار من المساحة المخصصة للزراعة في عفرين، وعشرة آلاف شجرة زيتون وشجرة حراجية، وجعل تلك الأراضي موقعاً مهماً لبناء مستوطناته.

توسع في التغيير الديمغرافي

واستغل المحتل التركي ومرتزقته الكارثة الإنسانية التي حصلت إثر الهزة الأرضية التي ضربت باكور كردستان ومناطق سورية وكانت عفرين قد نالت النصيب الأكبر من المعاناة سواء بعدم مساعدة أهلها وإنقاذهم أو بمنع دخول المساعدات لهم، ومن ثم أصبحت موقعاً آخراً ترسخ فيها الاحتلال وتتوسع بتغيير ديمغرافيتها، حيث تعرضت جندريسه لدمارٍ شامل إثر زلزال السادس من شباط، ٧٠٪ من مبانيها أصبحت غير صالحة للسكن، لاسيّما قسمٌ منها كان قد تخلخل وضعف نتيجة القصف، حيث ارتفع عدد الوفيات إلى /١١٠٠/ شخص حسب إحصائية "مجلس جندريسه المحلي – ٢٠٢٣/٢/١٧"، منهم /٢٦٠/ من سكّان جندريسه الأصليين وفق إحصائية خاصة.

وتعمد المحتل ومرتزقته من أجل تعميق وترسيخ التغيير الديمغرافي إلى دفع سكان المنطقة إلى النزوح قسراً والإقامة في مخيمات جماعية واشترطت عليهم إذا طالبوا بالحصول على الخيم والمعونات لأن يتركوا عقاراتهم وممتلكاتهم لتكون فرصة لمرتزقتها بسرقة محتويات منازلهم ومحلاتهم، وبالتالي إفراغ المنطقة من سكانها الأصليين وتمهيد الطريق لبناء مدينة استيطانية جديدة للمستقدمين بدلاً عنها.

ومن جانبٍ آخر أُفتتحت القرية القطرية (الثانية) الاستيطانية النموذجية في ٢٠٢٣/٢/١٢م بحضور "العقيد مبارك شريدة الكعبي قائد المجموعة القطرية الدولية لمجموعة البحث والإنقاذ التابعة لقوات الأمن الداخلي" -الذي زار جندريسه أيضاً- ومحمد الجاسم" متزعم مرتزقة "فرقة السلطان سليمان شاه"، والتي شُيّدت من قبل "جمعية شام الخير الإنسانية" وبأموال حكومة قطر، في موقع "ليجه" قرب قرية "جقلا تحتاني" – ناحية شيخ الحديد، وذلك بإسكان /٢٠٠/ أسرة من المستقدمين فيها، ضمن خطة مرسومة بين حكومتي تركيا وقطر.

ومن جهته أعلن الرئيس التنفيذي لمؤسسة "قطر الخيرية" يوسف بن أحمد الكواري، عبر مقطع فيديو منشور في ٢٠٢٣/٢/١٢ بصفحة المؤسسة على توتير، إطلاق المرحلة الأولى من مشروع باسم "مدينة الكرامة" – بحجة إعادة الإعمار – كمدينة استيطانية جديدة تأوي /٦٠٠/ عائلة من المستقدمين إلى عفرين.

*صحيفة (روناهي)

د. جواد العناني:

دور النفط في عالم متقلب!

إلى متى سيبقى العالم واقعاً تحت المؤثرات السلبية لمساعي الولايات المتحدة الرامية إلى السيطرة على التضخم؟

كميات الإنتاج الاحتياطية ستشهد تراجعاً ملموساً وتبعاً لذلك، سيشهد الغاز ارتفاعاً في أسعاره كما شهد انخفاضاً مع تراجع أسعار النفط خلال هذا العام.

اكتسب النفط كسلعة استراتيجية وظائف تصحيحية جديدة. فهو وسيلة حرب وفرض عقوبات على الدول المخالفة في مواقفها للولايات المتحدة والناتو.

عالم مجنون مضطرب سياسياً واقتصادياً وعسكرياً مهدد بتجارب صاروخية في المحيط الهادئ وتزاحم الدول العظمى على النفوذ خطر نحو حرب كونية جديدة.

إذا تحول سعر النفط إلى هدف من أهداف السيطرة على التضخم فسيكون لهذا أيضاً آثار على معدلات النمو بكثير من دول العالم خاصة الدول المصدرة للنفط.

النفط بجنون تقلباته وتغير أدواره بين سلعة استراتيجية وأداة تثبيت اقتصادي، ووسيلة مقاطعة اقتصادية، يعني أنه ليس وسيلة لإشعال الحرائق، بل محفزاً على إشعالها.

رغم انتكاسة أسعار النفط خلال الأسبوع الماضي ومطلع هذا الأسبوع، فإنّ معظم التقديرات العالمية تتوقع لسعر النفط (مزيج برينت ICI) أن يصل إلى مائة دولار أو أكثر خلال هذا العام للبرميل الواحد وخلال عام ٢٠٢٤، لأن كميات الإنتاج الاحتياطية سوف تشهد تراجعاً ملموساً حسب ما يقوله موقع فورتشن (Fortune)، وتبعاً لذلك، فإن سعر الغاز سيشهد أيضاً ارتفاعاً في أسعاره مثلما شهد انخفاضاً مع تراجع أسعار النفط خلال هذا العام.

لقد شهدنا سعر برميل النفط من مزيج برنت يتراجع خلال الأسبوع المنتهي مساء يوم الخميس الماضي إلى أعلى قليلاً من ٧٢ دولاراً، ثم يعود للارتفاع بعد ذلك.

والسبب المباشر كان تراجع مخزون الولايات المتحدة بسرعة لاستخدامه بشكل موسع حفاظاً على عدم رفع سعر البنزين والمشتقات النفطية الأخرى على الأسر الامريكية، وحَدّاً من الميول التضخمية، لكن الإفراط على ما يبدو في استخدامه هو الذي أحدث الاتجاه المعاكس نحو الارتفاع التدريجي. وقد سجل سعر النفط يوم السبت الماضي ارتفاعاً إلى ٧٥ دولاراً.

ولذلك فإن سوق النفط العالمية ستبقى إلى حد كبير قلقة وغير مستقرة. وسيكون الطلب على النفط محكوماً بعوامل خارجية تؤدي إلى ارتفاعات وانخفاضات في منحنى الطلب ومنحنى العرض، ما يعقد آلية السوق واتجاهاتها. فالسعر يجب أن يكون عند استقرار منحنى الطلب، والعرض هو العنصر المؤثر وليس العنصر التابع.

أما في ظل التنافر والمقارعات السياسية بين جانبي العرض والطلب، فإن السعر أصبح تابعاً لمزاجية أحجام الإنتاج (العرض)، والتلاعب بالمخزون النفطي، واستخدام الوسائل السياسية لخدمة أغراض كلّ بلد.

> **سيشهد الغاز ارتفاعا في أسعاره**

وقد كان قرار تحالف «أوبـــك+» بتخفيض كميات النفط المنتجة، وقبول روسيا تخفيض إنتاجها اليومي بمقدار نصف مليون برميل من عشرة ملايين برميل إلى تسعة ملايين ونصف مليون برميل، عنصراً آخر نحو رفع سعر النفط، وإحداث تحول تجاه سعر النفط من الهبوط إلى الاستقرار ثم الارتفاع.

وإذا تحول سعر النفط إلى هدف من أهداف السيطرة على التضخم، فسيكون لهذا أيضاً آثار على معدلات النمو في كثير من دول العالم، وبخاصة الدول المصدرة للنفط.

وهذا الأمر يعني أن سعر النفط سوف يعاني من السياسات النقدية التي تتبعها كثير من دول العالم سعياً للسيطرة على الجموح التضخمي في اقتصادياتها. وهذا ينطبق على الصين، والهند، وتركيا، ومصر، ودول

عربية أخرى.

إذاً، فقد اكتسب النفط كسلعة استراتيجية وظائف تصحيحية جديدة. فهو وسيلة حرب وفرض عقوبات على الدول المخالفة في مواقفها للولايات المتحدة والناتو.

ومن هذه الدول السعودية، وإيران، وسورية التي ينهب من نفطها يومياً في محافظة دير الزور ما يفوق نصف مليون برميل، ومن غازها ما يقارب ١٠ ملايين متر مكعب. والعراق لا يزال يسعى إلى الحصول على حصته العادلة من «أوبك» و«أوبك+».

ولم ترشح أخبار واضحة عن اللقاء الذي حصل بين الرئيسين جو بايدن ورئيس الوزراء الكندي جاستين ترودو عندما التقيا في أوتاوا قبل أيام عدة، خاصة في ما يتعلق بإنتاج كندا النفطي من الرمل الزيتي الموجود لديها بغزارة.

وللولايات المتحدة أيضاً مصلحة واضحة في الوصول إلى تفاهم نفطي عبر الحدود مع جارتها الأخرى في امريكا الشمالية، وهي المكسيك.

ولا ننسى أيضاً أن الولايات المتحدة قد خففت من ضغوطها الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية عن فنزويلا، والتي يحكمها رجل تتهمه امريكا والغرب معها بالديكتاتورية، وهو نيكولاس مادورو.

والسبب هو أنّ الولايات المتحدة تسعى لخلق كتلة من الدول الامريكية المنتجة للنفط تعطيها بديلاً عن الهيمنة التي فقدتها في دول الشرق الأوسط، وخاصة السعودية.

لكنّ الأمر لا يتسم بالوضوح والقطعية التي ترغبها إدارة الرئيس جو بايدن، فدولة مثل فنزويلا لا يمكن أن تتخلى عن الدول التي وقفت معها لترضي الولايات المتحدة، لكنّها ترغب في الوقت نفسه برفع العقوبات الاقتصادية عنها، ودول الجوار في امريكا الجنوبية تعاني من التضخم العالي، ومن ارتفاع البطالة مثل الأرجنتين، وإلى حدّ ما كولومبيا بعد الطفرة الاقتصادية التي شهدتها قبل الحرب في أوكرانيا، والبرازيل، والبيرو، ودول أصغر مثل بوليفيا، وأوروغواي، وباراغواي، وغيرها.

والآن يثور السؤال: إلى متى سيبقى العالم واقعاً تحت المؤثرات السلبية لمساعي الولايات المتحدة الرامية إلى السيطرة على التضخم؟ فرغم رفع أسعار الفوائد ٩ مرات خلال الأشهر الاثني عشر الماضية. فإن التضخم أصبح ملموساً بشكل أكبر ليس في ارتفاع أسعار الخدمات فحسب، وإنما في أسعار السلع التي يكتوي بها متوسطو الدخل والفقراء في الولايات المتحدة.

> **النفط ليس وسيلة لإشعال الحرائق، بل محفز على إشعالها**

ومن ناحية أخرى، نرى أن الدول الغنية في أوروبا مثل المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وحتى إسبانيا، وإيطاليا صارت تعاني من عودة الإضرابات العمالية التي تحتج على ارتفاع تكاليف الحياة عليها من دون ارتفاع موازٍ في الدخول حتى ولو جاء متأخراً عن ارتفاع الرقم القياسي لكلف المعيشة.

هل ستبقى فرنسا تحت رحمة الإضرابات والتي وصلت حدتها إلى المطالبة باستقالة رئيس الجمهورية (إيمانويل ماكرون). وإذا اجتمعت إرادة الدول الغنية في القارتين الأوروبية والامريكية على تخفيف

المساعدات، وإعادة النظر في صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي على حساب رفاهية العمال، وحصل المحظور أن أدت سياسات خفض التضخم إلى ارتفاع البطالة ونقص الاستثمار والاستهلاك، فإن المشهد الاجتماعي والسياسي في هذه الدول سيكون مرشحاً لمزيد من العنف، وستشهد سياسات «إفقار الجار» غلواً يؤدي إلى مزيد من الانفصام الاقتصادي بين الدول المتقدمة الصناعية والدول النامية والناشئة.

ما نشهده من عنف في شوارع فرنسا بسبب رفع سن التقاعد سنتين صار الطابع المحدد للعقد الحالي، فإنّ العالم سيكون قد شهد عند دخوله العقد الرابع من هذا القرن (٢٠٣١-٢٠٤٠) عنفاً وإضرابات وثورات وحـروبـاً داخلية أشد وقعة من التي شهدتها بعض الأقطار العربية إبان فترة الربيع العربي.

ما يفرق الغرب عن باقي العالم، وخصوصاً الشرق الأوسط وأفريقيا، قضايا لم تعد سهلة. ومن هذه القضايا إعادة تعريف العلاقات، وتقبل أوروبا كرهاً شروط الدول النامية، مثلما حصل بين فرنسا والجزائر، والتي أعيدت العلاقات الدبلوماسية بينهما الأسبوع الماضي، بالشروع في إعادة السفراء إلى عاصمة كل منهما، وكذلك اعتذار بلجيكا عن فترة العبودية في الكونغو، والتناطح حول بيع الأسلحة، وغيرها من الأمور التي لا يمكن تحديدها أو حصرها هنا.

إذن فالعالم العربي بمكونيه الآسيوي والأفريقي يسعى إلى تحديد هويته القارية بـدلاً من هويته كشرق أوسط غامض التعريف والتحديد الجغرافي والديمغرافي.

والعالم العربي يريد أن يتفاعل مع الدول العظمى الصاعدة، مثل الصين، والهند وروسيا. أما مع أوروبا، فإن هذا سيعتمد إلى حد كبير على الموقف الغربي من العرب، والابتعاد عن التردد في تأييد قضاياهم الأساسية العادلة في فلسطين، وفي التبادل التكنولوجي، وفي تسعير النفط والطاقة، وفي التبادل التجاري والخدمي.

لذلك، فإنّ سياسات النفط الامريكية، ورفع أسعار الفوائد، والتغاضي عن كلّ ما ترتكبه إسرائيل في الأرض المحتلة إلا باحتجاجات على مواقف بعض الوزراء الصهاينة ليس مقبولاً ولا مصدقاً.

> **سوق النفط العالمية ستبقى إلى حد كبير قلقة وغير مستقرة**

العالم الآن مضطرب سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وهو بالفعل عالم مجنون بامتياز، والتهديد بالتجارب الصاروخية في المحيط الهادئ، والتزاحم في مناطق مختلفة في العالم على النفوذ بين الدول العظمى ينطوي على خطر حقيقي باستقبال حرب كونية جديدة.

النفط بجنون تقلباته، وتغير أدواره بين سلعة استراتيجية وأداة تثبيت اقتصادي، ووسيلة مقاطعة اقتصادية، يعني أن النفط ليس وسيلة لإشعال الحرائق، بل محفزاً على إشعالها.

* سياسي وخبير اقتصادي، نائب رئيس الوزراء رئيس الديوان الملكي الأردني الأسبق
* العربي الجديد

ستيفن والت:

كيف يتفاوت التزام الدول بقواعد السياسة العالمية؟

* انتر ريجيونال للتحليلات السياسية

توجَد قواعد عالمية حاكمة في النظام الدولي الحالي، وهي قواعد مستقرة وراسخة منذ عقود، باعتبار أن التفاعلات المعقدة لعالم معولم لا يمكن إدارتها بدون معايير وإجراءات متفق عليها. وهذه القواعد تختلف الدول حول تطبيقها في ضوء التفسيرات المختلفة، وخصوصية الحالات التطبيقية. وفي ضوء هذا نشر موقع مجلة فورين بوليسي مقالاً بعنوان "بعض قواعد السياسة العالمية تهم أكثر من غيرها" للكاتب "ستيفن والت"، وهو كاتب عمود في المجلة وأستاذ روبرت ورينيه بيلفر للعلاقات الدولية في جامعة هارفارد؛ وذلك بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٢٣. ويمكن تناول أبرز ما جاء فيه على النحو التالي:

١- مركزية قاعدة عدم الاستيلاء على أراضي الدول الأخرى:

بالنسبة إلى الكثيرين في الغرب، فإن العنصر الأساسي الحاكم للنظام العالمي اليوم هو رفض "الغزو الإقليمي"؛ إذ أشار وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن الصيف الماضي، إلى أن تدخل روسيا في أوكرانيا قد تحدَّى "المبادئ الأساسية للسلام والأمن" وأضاف أن "أي بلد لا يمكنه ببساطة تغيير حدود دولة

> توجد قواعد عالمية مستقرة وراسخة حاكمة في النظام الدولي الحالي

أخرى بالقوة أو إخضاع دولة ذات سيادة لإرادته أو أن يملي عليها خياراتها أو سياساتها". وبحسب المقال، لم يختلق بلينكن هذا المبدأ؛ إذ ينص الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "يجب على جميع الأعضاء الامتناع في علاقاتهم الدولية عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة".

كما يُلزم الميثاق الـدول كذلك بحل النزاعات بالوسائل السلمية. عـلاوةً على ذلك، تمنع اتفاقية جنيف الرابعة الدول من طرد سكان الأراضي المحتلة أثناء الحرب أو من نقل مواطنيها إلى هذه الأراضي، ومن ثم إقامة حاجز معياري آخر أمام الحصول على الأراضي بالقوة؛ فليس من المستغرَب أن تصبح الرغبة في التمسك بهذا المعيار مبرراً متكرراً للدعم الخارجي لأوكرانيا، خاصةً بعد ضم روسيا أربع مقاطعات أوكرانية.

٢- ضبابية قاعدة "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية للدول:

بحسب المقال، تعود قاعدة عدم التدخل إلى قرون، لكنها مبدأ أكثر ضبابيةً، ومتنازَعٌ عليه أكثر من قاعدة منع الاعتداء؛ إذ إنه في عالم من الدول المترابطة، لا مفر من درجة معينة من التدخل؛ فعلى سبيل المثال، عندما يرفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة، ستتأثر اقتصادات العديد من البلدان الأخرى بغض النظر عن السبب.علاوةً على ذلك، يختلف الأشخاص (والحكومات المختلفة) حول ما يشكل تدخلاً غير لائق. ويعتقد الكثيرون أن هناك حالات يكون فيها التدخل مبرراً أو حتى مطلوباً، مثل منع الإبادة الجماعية، أو عندما تكون الحكومات الحالية غير قادرة على رعاية مواطنيها. وعلى القدر نفسه من الأهمية، كانت معظم الحكومات غير راغبةً في التخلي تماماً عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ولم يمنع معيار "عدم التدخل" الحكومة الأمريكية من استخدام الأسلحة الإلكترونية، أو دعم الجماعات المناهضة للنظام في المنفى، أو فرض عقوبات اقتصادية، أو تنفيذ اغتيالات مستهدفة لمسؤولين أجانب. وفي سياق متصل، تشارك روسيا – وفقاً للمقال – في أنشطة الدعاية ووسائل التواصل الاجتماعي التي تهدف إلى تعطيل السياسات المحلية في البلدان الأخرى، وقد ابتعدت الحكومات في جنوب الكرة الأرضية عن الالتزام الصارم بعدم التدخل الذي تبنَّاه العديد منهم عقب إنهاء الاستعمار مباشرةً؛ فلقد تدخَّلت الحكومات الأفريقية مراراً وتكراراً؛ بعضُها في السياسات الداخلية لبعض، على الرغم من أن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ينص صراحةً على "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول".

٣- تدخل أطـراف ثالثة لدعم الدول المُعتدَى عليها:

وفقاً للمقال، لم تُقنِع قاعدة "عدم الاعتداء" الدول بعدم الذهاب إلى الحرب أو حتى محاولة كسب الأراضي

> التفاعلات المعقدة لعالم معولم لا يمكن إدارتها بدون معايير وإجراءات متفق عليها

والتوسع. وبالنسبة إلى الغالبية، فقد امتنعت الدول عن أعمال الغزو الواسعة النطاق؛ بسبب أن النزعة القومية وقلة الأسلحة تجعل حكم السكان الأجانب عادةً مكلفاً وصعباً. ومع ذلك، يرى المقال أنه قد تلعب قاعدة عدم الاعتداء دوراً، إذا كان العدوان الواسع النطاق يجعل من المرجح أن تأتي أطراف ثالثة لمساعدة الدولة التي تعرَّضت للهجوم. ومن الأمثلة على ذلك التحالف الدولي ضد استيلاء العراق على الكويت في عام ١٩٩٠، وكذلك ما فعله حلف "الناتو" منذ بدء الحرب الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢. وكما هو الحال مع معظم المعايير، يعتقد "والت" أن ما يحدث حقاً هو أن الدول تبحث عن طرق للتغلب عليها؛ فقد كانت الولايات المتحدة مستعدة تماماً لانتهاك وحدة أراضي الدول الأخرى، على سبيل المثال، لكنها لا تقسمها إلى أجزاء أو تضمها بعد استسلام جيش العدو. وبدلاً من ذلك، تشكل حكومة جديدة مستقلة رسمياً. وهذه المناورة تسمح لواشنطن بالتظاهر بأنها استطاعت أن تستبدل قادةً أكثر امتثالاً للقواعد مكانَ عدد قليل من القادة "الأشرار".

٤- التفاف بعض الدول بالاستيلاء على أراضٍ محدودة:

بحسب المقال، تراجعت محاولات غزو وإخضاع بلدان بأكملها منذ عام ١٩٤٥ (لكن كان استيلاء الصين على التبت في عام ١٩٥٠ استثناءً وواضحاً)؛ وذلك لسببين رئيسيين: أولاً- أن احتلال بلد بأكمله يُجبِر المنتصر على حكم شعب مضطرب وساخط، وعادةً ما تتجاوز تكاليف القيام بذلك الفوائد، وثانياً- تؤدي مثل هذه المحاولات في كثير من الأحيان إلى قلق الأطراف الثالثة بشأن طموحات المعتدي على المدى الطويل، ومن ثم تُشجِّع هذه المحاولات تلك الأطراف على توحيد قواها لمساعدة الضحية و/ أو احتواء المُعتدِي في المستقبل.

وبدلاً من محاولة استيعاب دولة بأكملها، من المُرجَّح أن تنخرط الدول في عمليات استيلاء محدودة على الأراضي، على أمل ألاَّ تؤدي هذه المكاسب المتواضعة إلى إثارة استجابة دولية كاملة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك "نزاع كارجيل" عام ١٩٩٩ بين الهند وباكستان، والاشتباكات الحدودية المتكررة بين الهند والصين، واستيلاء الأرجنتين على جزر فوكلاند في عام ١٩٨٢، وجهود الصين في "بناء الجزر" في بحر الصين الجنوبي، وغزو روسيا شبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤. وهذه الأمثلة وغيرها تُظهِر أن محاولات الاستيلاء على الأراضي بالقوة لم تنتَهِ. وفي بعض الحالات – مثل ضم إسرائيل مرتفعات الجولان، وجهودها المستمرة لاستعمار الضفة الغربية – لم يفعل المجتمع الدولي الكثير لوقفها أو عكسها.

> لعنصر الأساسي الحاكم للنظام العالمي اليوم هو رفض الغزو الإقليمي

٥- انعكاس تفسير القواعد الدولية على حالة أوكرانيا:

عندما يدافع المسؤولون اليوم عن النظام القائم على القواعد، فإن المعيار الصارم لعدم التدخل ليس في الحقيقة ما يدور في أذهانهم؛ فحتى الدول التي تتذرَّع بأسلوب روتيني بمبدأ عدم التدخل (مثل الصين)، هي على استعداد متزايد لانتهاكه. ويشير المقال إلى مستقبل حالتَي أوكرانيا وتايوان في ضوء هذه المعايير الدولية؛ إذ إنهما مكانان يتعرَّض فيهما الوضع الإقليمي الراهن لنزاع حاد؛ ولذلك فإن التاريخ الحديث يُشِير إلى أن المجتمع الدولي قد يكون في النهاية على استعداد لقبول قدر من التغيير الإقليمي شريطة أن تحتفظ معظم أوكرانيا باستقلالها. وهذا يعني أن لدى كييف سبباً للقلق من أن مؤيديها الحاليين سيرغبون في نهاية المطاف في إبرام صفقة؛ وذلك بحسب والت.

٦- تباين دولي محتمل حول التدخل الصيني في تايوان:

على الجانب الآخر، فإن التداعيات على تايوان أكثر غموضاً. ويرجع ذلك – إلى حد كبير – إلى وضع تايوان "الغامض"؛ فإذا كان الآخرون ينظرون إلى تايوان على أنها دولة مستقلة (بحكم الأمر الواقع لا بحكم القانون)، فمن المُرجَّح أن يُنظر إلى محاولة الصين غزوَ الجزيرة على أنها محاولة غير شرعية لغزو وإخضاع دولة حرة، وهي حالة شبيهة إلى حدٍّ ما باستيلاء العراق على الكويت في عام ١٩٩٠.

وإذا رأى الآخَرون تايوان كياناً منفصلاً، فإن معارضة عالمية قوية لأي خطوة صينية ستكون أكثر ترجيحاً. أما إذا كان الآخرون ينظرون إلى تايوان على أنها أقل من دولة مستقلة، أو على أنها شذوذ إقليمي خلَّفته الحرب الأهلية الصينية، فإن الغزو الصيني يبدو أشبه بالاستيلاء المحدود على الأراضي المُتنازَع عليها. ويرى المقال أن هذا التفسير الأخير هو التفسير الذي تُفضِّله بكين، لكن من غير الواضح إذا ما كانت الدول الأخرى ستقبله أم لا. وبحسب المقال، فإن العراق حاول إضفاء الشرعية على استيلائه على الكويت من خلال الادعاء بأن الكويت كانت المحافظة التاسعة عشرة المفقودة منذ فترة طويلة، ولكن لم يوافق أحد في التحالف المُعارِض على ذلك.

وختاماً، يشير المقال إلى أنه كنتيجة واقعية نموذجية، فإن المعايير مهمة، لكنَّ هناك مجالاً هائلاً وواسعاً للتفسير، وستجد الدول القوية عادةً طرقاً للتغلب على أي قيود قد تفرضها القاعدة. ويترتَّب على ذلك أن الدول لا ينبغي أن تفترض أن القاعدة ضد الغزو ستكون كافيةً لحمايتها؛ إذ إن القوة الصلبة الملائمة والدبلوماسية الماهرة والحلفاء الموثوق بهم؛ كل ذلك ضمانات أفضل، ولكنها لا تزال ضمانات غير كاملة.

*عرض: صباح عبد الصبور

ماريا معلوف :

الاتفاق السعودي الإيراني يرسم معالم المنطقة والعالم

«اطلبوا العلم ولو في الصين»، مقولة اختلف أهل العلم فيها بين من نسبها إلى النبي محمد وأنها حديث شريف مروي عنه وبين من ضعف المقولة، وإن أجمعوا على أهمية التبادل المعرفي بين الصين والعرب.

وإن كنا لن نُغرق القارئ في تفاصيل الاختلاف حول الحديث، فالتطورات التي شهدناها منذ ١٠ مارس/ آذار ٢٠٢٣ التي تتمثل في الإعلان من بكين عن توقيع اتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران يقضي باستئناف العلاقات الثنائية بين البلدين برعاية صينية، جعل العالم أمام مفاجأة من العيار الثقيل وصدمة لحلفاء البلدين الموقعين على الاتفاق في العاصمة الصينية، التي شهدت قبيل الإعلان عن الاتفاق جولة مفاوضات مكوكية أجراها الطرفان بعيداً عن الإعلام.

وقاد تلك المفاوضات من الجانب السعودي الدكتور مساعد بن محمد العيبان مستشار الأمن الوطني، صاحب الباع الطويل في إدارة الملفات الشائكة ويسجل له توصله إلى حلول ناجعة في كل ما أوكل له، فقد أسهم في عودة العلاقات بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي إلى سابق عهدها بعد سنوات من القطيعة، وهو الحاضر في معالجة أزمة اليمن، وهو نجل محمد العيبان أول رئيس لجهاز الاستخبارات

السعودية، الذي لعب دوراً مركزياً في ترسيم حدود المملكة العربية السعودية مع جيرانها، أما من الجانب الإيراني فقد قاد التفاوض الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الأدميرال علي شمخاني.

والجدير بالذكر أن الاتفاق الذي أعلن من بكين هو حصيلة خمس جولات تفاوضية استضافتها بغداد برعاية مباشرة من حكومة مصطفى الكاظمي، ناهيك عن جولات أخرى كانت بعيدة عن الإعلام منذ تولي محمد شياع السوداني رئاسة الوزراء في العراق، وأخرى عقدت في سلطنة عمان.

ويخلص الاتفاق إلى استئناف العلاقات وإعادة فتح السفارتين بعد شهرين وفق ما جاء في الإعلان الرسمي، وقضى الاتفاق الموقع في الصين بتفعيل الاتفاقيات الأمنية السابقة الموقعة بين البلدين، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

> **"الاتفاق الذي أعلن من بكين هو حصيلة خمس جولات تفاوضية استضافتها بغداد"**

الاتفاق السعودي الإيراني يشكل خطوة مهمة جداً من أجل طي صفحة الخلاف بين البلدين، ويؤسس مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية سترخي بظلالها على المنطقة والعالم، فهو اتفاق بين القوتين الأهم في الإقليم، كما أنه سيسهم في تخفيف حالة الاستقطاب الدولي، وسيساعد على حلحلة الأزمات في كل من اليمن وسوريا ولبنان، ويؤسس لمرحلة اقتصادية مهمة، خصوصاً أن الصين هي الشريك التجاري الأول لكل من السعودية وإيران، وتربطها بهما «شراكة استراتيجية شاملة»، هذا ورأى مراقبون أن الولايات المتحدة قد تكون الخاسر الأكبر من الاتفاق الذي وصف بالزلزال السياسي الكبير.

فالاتفاق فرضته البراغماتية السياسية، خصوصاً أن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، سبق له وأعرب عن أمله في أن «تؤدّي المحادثات مع إيران إلى نتائج ملموسة لبناء الثقة وإحياء العلاقات الثنائية»، وذلك في إطار تحقيقه لرؤيته الاستراتيجية في جعل المنطقة خالية من التوتر بما يعزز مكانة الرياض وقيادتها المنطقة العربية نحو الاستقرار والتنمية المستدامة، ويحقق مصالح السعودية الجيوستراتيجية.

فالمملكة لطالما كانت صاحبة اليد الممدودة للخير لكل جيرانها وهذا ما وصل إليه النظام في إيران، ولذا فإن الاتفاق ضرورة لطهران كي تستطيع فك العزلة الدولية، التي أرهقت الشعب الإيراني نتيجة سياسات النظام السابقة.

إذاً الاتفاق السعودي الإيراني سيؤدي إلى حلحلة الملفات الساخنة في المنطقة، خصوصاً إن صدقت النوايا الإيرانية، ما سيؤدي إلى إنهاء الصراعات في كل من اليمن ولبنان وسوريا والعراق، ولعل أولى نتائج الاتفاق ستكون نجاح المفاوضات المتعلقة بتبادل الأسرى بين الحوثيين والرياض، كما أن الاتفاق يؤشر إلى أننا نرسم خريطة إقليمية جديدة قائمة على تصفير المشكلات والخلافات والتأسيس للمستقبل، ويؤكد الدور المركزي للسعودية كونها حجر الزاوية في السياسة الدولية، خصوصا أنه يبدو أننا نتجه إلى عالم متعدد الأقطاب ستكون للرياض كلمة الفصل في رسم معالمه.

*العين الاخبارية

محمد سليمان:

التقارب الأخير بين خصوم الشرق الأوسط خفض تكتيكي للتصعيد والصراعات ستتجدد

*مؤسسة «أوبزرفر» للأبحاث

علق تحليل نشرته مؤسسة «أوبزرفر» للأبحاث، على التقارب الأخير بين إيران والسعودية، وتركيا ومصر، ومصر وقطر، وتركيا والإمارات، وتركيا السعودية، معتبرا أنها مجرد خفض تكتيكي للتصعيد مدفوعا بتطورات عالمية، وليست مواءمات استراتيجية، كما تزعم تحليلات أخرى.

التحليل، الذي كتبه محمد سليمان، مدير برنامج التقنيات الاستراتيجية والأمن السيبراني في معهد الشرق الأوسط بواشنطن، وترجمه «الخليج الجديد»، يرى أن الصراعات بالوكالة في اليمن والعراق وليبيا وسوريا، والمنافسة الإقليمية في المساحات البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، تشير إلى أن العواصم الإقليمية «لا تزال تسير على طريق التصعيد، لكنها قررت خفضه بشكل تكتيكي استجابة لأحداث عالمية كبيرة».

ويعتبر سليمان أن النظرة لتلك التقاربات على أنها تحالفات استراتيجية من شأنها تغيير الخريطة الجيوسياسية للمنطقة «قاصرة وغير دقيقة».

إذن ماذا حدث؟

يرى التحليل أن الاضطراب الذي يشهده العالم حاليا، والذي بدأ بجائحة «كوفيد-١٩»، وتداعياتها الاقتصادية، والحرب الروسية الأوكرانية، والحقائق السياسية في منطقة غرب آسيا، دفع القوى الإقليمية تهدف إلى إعادة ضبط مواقعها.

ويضيف الكاتب: كان للوباء تأثير هائل وأدى إلى تباطؤ اقتصادات المنطقة، وتعطيل سلاسل التوريد، وزيادة مستويات الديون.

وعلى الرغم من نطاق وحجم الاضطراب الناجم، لكنه لم يكسر حلقة الصراع بالوكالة المكثف والمواقف الجيوسياسية.

لكن العواصم الإقليمية فوجئت أنها متروكة مع قدر أقل من الحماية للتعامل مع التصعيد اللاحق

في أوكرانيا والاضطرابات الرئيسية المستقبلية، مثل التصعيد المحتمل في مضيق تايوان، يقول التحليل.

ويؤكد الكاتب أن الصراع في أوكرانيا أدى إلى تعديل الخريطة السياسية الإقليمية، حيث حوّل النوايا الإستراتيجية للدول من التركيز على المنافسة الإقليمية إلى التعامل مع العواقب الاقتصادية للحرب، لا سيما ارتفاع أسعار الطاقة، وتعطيل الأمن الغذائي، والتعرض للعقوبات الأولى والثانوية.

ويمكن الشعور بتداعيات الغزو في الأسواق الناشئة مثل مصر، التي تواجه حالة أمن غذائي صعبة لأنها أكبر مستورد للقمح في العالم ، وروسيا وأوكرانيا هما أكبر سوقين لها.

وكان للاضطراب الأوسع في النظام المالي العالمي تأثير حاد بشكل خاص على الأسواق الناشئة، وعلى رأسها مصر وتركيا.

إلى الشرق، لا تزال إيران تواجه عقوبات اقتصادية واسعة النطاق ودوامة متواصلة من المظاهرات التي تضرب قلب الجمهورية الإسلامية.

وعلى الرغم من أن دول الخليج العربي آمنة ماليًا، فإنها تواجه الآن خريطة جيوسياسية معقدة يمكن أن تشكل تهديدًا لأمنها البحري، وتدفق الطاقة إلى الأسواق الآسيوية، والأهم من ذلك، سلامتها وأمنها كأثر غير مباشر للصراع في اليمن وإيران في الخليج مصدر قلق.

موقف واشنطن

وبحسب الكاتب، فإن هناك عنصرا آخر يقف وراء توجه دول المنطقة لـ«خفض التصعيد التكتيكي»، وهو عدم اليقين بموقف الولايات المتحدة في المنطقة بالنظر إلى اختلاف أولوياتها، من الشرق الأوسط وغرب آسيا لصالح مسرحها ذي الأولوية القصوى؛ منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

ويضيف أنه بالنسبة للعواصم الإقليمية التي تراعي رغبة واشنطن في الحفاظ على نفوذها السياسي والدبلوماسي في غرب آسيا مع تقليل وضعها العسكري طويل الأمد، فإن حقيقة أن واشنطن لا تزال تحتفظ ببصمة أمنية وعسكرية لا مثيل لها في المنطقة ستستمر في التأثير بشكل كبير على حساباتها الاستراتيجية.

> **الذريعة الهيكلية التي قادت دورة المنافسة والصراع بالوكالة في المنطقة لا تزال قائمة**

هل سيستمر خفض التصعيد التكتيكي الإقليمي هذا؟

يستبعد الكاتب هذا الأمر، قائلا إن الذريعة الهيكلية التي قادت دورة المنافسة والصراع بالوكالة في المنطقة لا تزال قائمة دون حل واضح في الأفق.

وأدى غياب ميزان القوى، الناجم إلى حد كبير عن الغزو الأمريكي للعراق والحرب الأهلية السورية، إلى تحويل تركيا وإيران لقوى عابرة للأقاليم تتمتع بالقدرة على ممارسة النفوذ في العراق وسوريا واليمن ولبنان وليبيا والمساحات البحرية لشرق المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب.

لم تتغير هذه الظروف الهيكلية، بحسب التحليل، ولن يكون التراجع التكتيكي الإقليمي، بغض النظر عن متانته ونطاقه، قادرًا على تهدئة الاختلافات الاستراتيجية بين العواصم الإقليمية.

وختم الكاتب مقال بالقول: «لا ينبغي أن يتفاجأ المراقبون إذا عادت المنطقة إلى الوضع المألوف للصراع بالوكالة والمنافسة في الوقت القادم».

www.marsaddaily.com

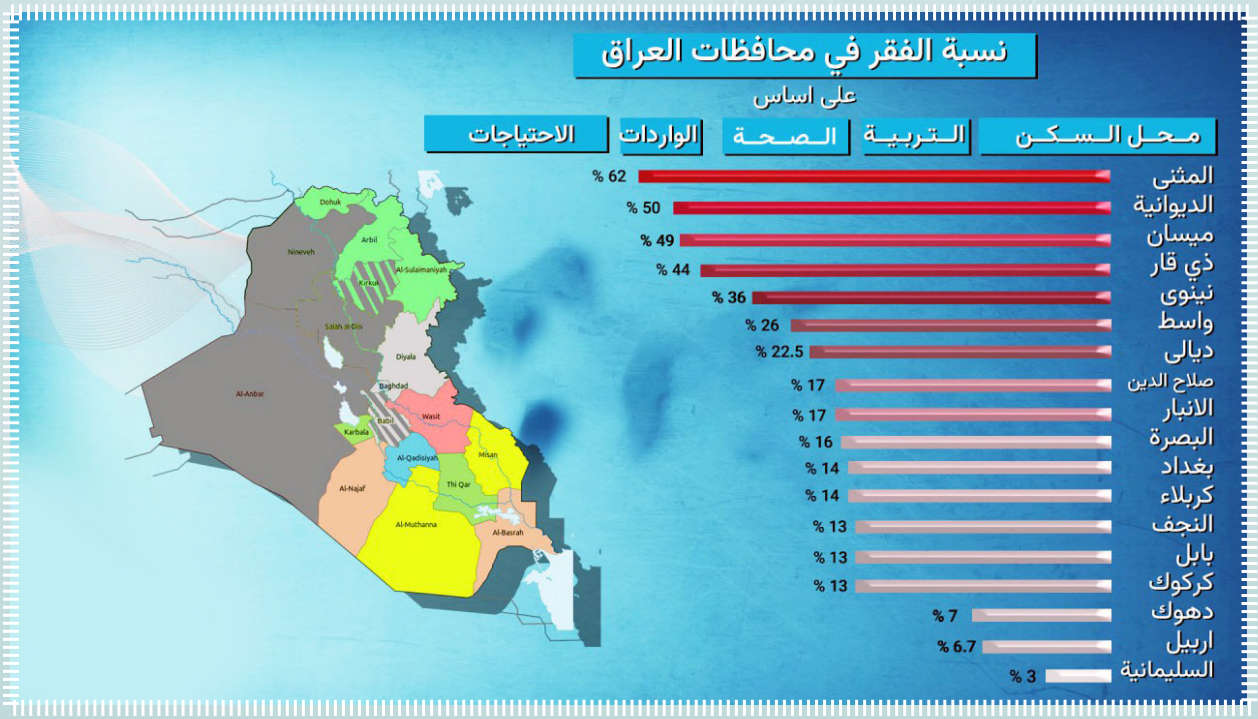

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

marsaddaily.com

marsaddaily

almrsd1994

marsad daily

marsaddaily